علم الكلام وسؤال المشروعية

د.عبد الغني عكاك
كليّة العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 1

ملخّص

علم الكلام من أهمّ العلوم الشّرعية التي نهضت بالدّفاع عن قضايا الاعتقاد للدّين الإسلامي، وقد نشأت بسبب الخلافات فرق ومذاهب تضاربت آراؤها تضاربا أفضى إلى نزاعات وفتن، جعل بعض الدّارسين يتساءلون عن مشروعيته، ودعا بعضهم إلى تحريمه، بينما ذهب غيرهم إلى التّمسّك به والاعتناء بدراسته، لكونه من أهمّ وسائل الدّفاع عن الإسلام، والمقال الذي بين أيدينا يعرض قضيّة المشروعية عرضا تحليليا للخلوص إلى الحقيقة التي تسندها الأدلّة العلميّة، والشّواهد التّاريخية.

الكلمات المفتاحية :علم الكلام، العقيدة، الاستدلال، الحجج، التّوحيد، المناظرة.

Abstract

Theology is one of the most Islamic sciences that stood up to defend the belief issues of Islam, many disputes showed up because of that defense led to conflicts and temptations that made some people warn and forbbide engaging into it, while others encourages to take care of it for being among the means of defending Islam ;

The essay we have here shows the legitimacy of studying this science to reach the truth with both scientific and historical evidences.

key words: Theology, Creed, Inference,The arguments, Monotheism ,Debate

مقدّمة

علم الكلام من أهمّ العلوم الشّرعية التي اعتنى بها العلماء قديما وحديثا، فقد ارتبط منذ نشأته بقضايا الإسلام التّي تعرّضت للنّقد والإبطال من قبل المخالفين، سواء كانوا من المنتمين للإسلام، أم من غيرهم.

وقد تكفّل أهله بالدّفاع عن الدّين وصدّ شبهات المناوئين في مختلف الحقب الزّمانية والبيئات المكانية، غير أنّ الذي حدث أنّ بعض تلك الخلافات كانت بين المتكلّمين تارة، وبينهم وبين الفقهاء والمحدّثين تارة أخرى، حيث وقعت مناظرات لإثبات وجهات نظرهم إثباتا مبنيا على النّظر والاستدلال، وقد أشتدّ الخلاف بينهم اشتدادا بلغ إلى حدّ الخصام والتّضليل، ثمّ انتقل إلى الاضطهاد والتّنكيل، حيث أُعدِم المخالفون كما وقع للجعد بن درهم (ت 105 هـ) لموقفه من الصّفات وقوله بخلق القرآن في عهد بني أميّة، وللإمام أحمد بن حنبل (ت 241 هـ) الذي عذّب بسبب امتناعه عن القول بخلق القرآن، في عهد بني العبّاس.

ولقد انتقل الإنكار من المسائل التي خاض فيها المتكلّمون إلى إنكار علم الكلام من أساسه، حيث قضى جمع من العلماء بتحريمه، للمشكلات التي حدثت بسبب النّزاع حول بعض مسائله، كما ذهب أبو إسماعيل الهروي (ت 481 ه) في كتابه "ذمّ الكلام وأهله" بينما حكم غيرهم بخلاف ذلك، حيث رؤوا ضرورة الاعتناء به، لكونه أداة من أدوات الدّفاع عن الإسلام، كما ذهب إلى ذلك أبو الحسن الأشعري (ت 324 هـ) في رسالته الموسومة بـ "استحسان الخوض في علم الكلام" والإشكال الذي يطرح في هذا الشّأن، يكمن في التّساؤلات الآتية:

إذا كان علم الكلام وسيلة للدّفاع عن قضايا الإسلام، كيف تأتّى لمنكريه أن يقضوا بتحريمه؟ وهل موقفهم كان بسبب الخلافات في مسائل العقيدة؟ وإذا كانت العلوم فضيلة في ذاتها، والعقول متفاوتة في مداركها، هل يجرّم المجتهدون المخطئون في فهمهم لقضايا الاعتقاد، وهم يسعون لإثبات صحّة قضايا الإسلام وفق فهومهم؟ وهل أنتج علم الكلام فكرة دينية مزاحمة لعقيدة المسلمين؟ وما هي الجهة التّي نحتكم إليها أثناء النّزاع؟ هل هناك مذهب في الإسلام له أحقيّة الحكم على المذاهب الأخرى؟ أم الكلّ خاضعون لدلالات اللّسان العربي، ونصوص الشّريعة الصّحيحة.

الإجابة عن هذه التّساؤلات تقتضي عرض الآراء ومناقشتها، عرضا بنزعة تأصيلية، بعيدا عن الإدانة والتّضليل، حتّى نتمكّن من بيان خلفيات المسألة التي نسعى للكشف عنها، معتمدين في ذلك على الخبرة المعرفية للعلماء الذين اهتموا بهذا العلم اعتمادا مؤسّسا على قواعد الأصول في الفهم، ومعاني اللّسان العربي في البيان، محتكمين إلى بيانات القرآن الكريم وصحيح الآثار النّبويّة، وذلك فق البيان الآتي:

أوّلا: تعريفات علم الكلام : عرف هذا العلم تعريفات عدّة عبر مسيرته التّاريخيّة شكّلت في مجموعها ملمحا واضحا لهويّته وأهدافه، منها:

01 ــ تعريف أبي نصر الفارابي (ت 339 هـ) وهو من أقدم ما وصل إلينا من تعاريف، قال رحمه اللّه:"صناعة الكلام يَقْتَدِرُ بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة، التي صرّح بها واضع الملّة، وتزييف كلّ ما خالفها بالأقاويل" ([1])

نلاحظ أنّه اعتبر علم الكلام صناعة، فهو ليس علما فقط، إنّما فن الدّفاع عن الثّغور الإيمانيّة، وهو يُكسب قدرة على إدارة المرافعات على العقائد، بتنمية مهارات الحجاج، من خلال بيان مزايا الدين الإسلامي، وإبطال الشّبه الواردة عليه، وهذا التّعريف يبيّن مهمّة هذا العلم بدقّة، إنّ مهمّته تنحصر في النّصرة لما نطق به اللّه ورسوله عليه الصّلاة والسّلام، فلا شأن له بنصرة المذهب، إنّما بنصرة الإسلام، وهو على هذا الأساس، لا ينشئ عقيدة إنّما يدافع عنها، وقد يتساءل الدّارس، ما شأن الأفعال! والأصل أنّ المتكلّم ينصر الاعتقاد؟ هل يكون مُدْرِجًا في التّعريف ما ليس منه؟

والحقيقة أنّ صاحب التّعريف كان دقيقا في تعريفه، لأنّ الأفعال تحمل الاعتقاد من وجه، فالحكم الشّرعي هو خطاب الله المتعلّق بأفعال المكلّفين كما هو معلوم، والتّعرّض للفعل بالنّقد تعرّض للدّين، وبما أنّ اللّه كلّفنا بالإيمان بمشروعيّة الفعل واستصحاب النيّة أثناء تنفيذه، يصبح الفعل حاملا للاعتقاد، فالإيمان به عقيدة وتنفيذه شريعة، فكلّ قضيّة في دين الله الإيمان بها عقيدة، والعمل بها شريعة، ولذلك الذي يتعرّض للفعل يكون قد تعرّض للاعتقاد.

02 ــ تعريف أبي حامد الغزالي (ت 505 هـ) عرّفه بالنّظر إلى مقصود دراسته فقال: "إنّي ابتدأت بعلم الكلام فحصّلته وعقلته، وطالعت كتب المحقّقين منهم، وصنّفت فيه ما أردت أن أصنّف، فصادفته علما وافيا بمقصوده غير واف بمقصودي وإنّما مقصوده حفظ عقيدة أهل السنّة وحراستها من تشويش البدعة، فقد ألقى اللّه تعالى إلى عباده على لسان رسوله عقيدة هي الحقّ، على ما فيه صلاح دينهم ودنياهم، كما نطق بمعرفته القرآن والأخبار، ثمّ ألقى الشّيطان في وساوس المبتدعة أمورا مخالفة للسنّة، فلهجوا بها وكادوا يشوّشون عقيدة الحقّ على أهلها، فأنشأ اللّه طائفة المتكلّمين وحرّك دواعيهم لنصرة السنّة بكلام مرتّب، يكشف عن تلبيسات أهل البدعة المحدثة، على خلاف السنّة المأثورة"([2])

يشير هذا التّعريف إلى الهدف من دراسة هذا العلم، إنّه حراسة عقيدة أهل السنّة من تشويش المبتدعة، وهنا نلاحظ تخصيصا، حيث ركّز على مواجهة المسلمين لبعضهم البعض، سواء كانوا من المذاهب الكلاميّة المخالفة أم من المحسوبين على الإسلام كما هو شأن الباطنية، فالمواجهة إذن داخليّة.

(1) ــ إحصاء العلوم: أبو نصر الفارابي، ص69.

([2]) ــ المنقذ من الضّلال: الغزالي، ص 91 ــ 92.

وعليه: فهو علم دفاعي، وليس مؤسّسا للعقيدة، أي لا يهدف إلى الإنتاج المعرفي للاعتقاد، ونلاحظ هنا أنّ الغزالي يجعلنا ننطلق من الدّفاع عن المذهب السنّي باعتباره معبّرا عن الإسلام، بينما جعلنا الفارابي ننطلق من الدّفاع عن الإسلام، إذا تعرّضت مبادئه للنّقد، وعلى الرّغم من التّشابه الحاصل بين التّعريفين إلاّ أنّ هناك فرقا بينها من وجهين:

الأوّل: تعريف الفارابي جعل الدّفاع من أي جهة كانت سواء تعلّق الأمر بالجبهة الدّاخليّة أو الخارجيّة، أمّا تعريف الغزلي

فقد حصر الدّفاع في الجبهة الدّاخليّة، أي صدّ الشّبهات التّي تأتي من المسلمين.

الثّاني: الدّفاع عند الفارابي يكون عن الإسلام كلّه عقيدة و شريعة وأخلاقا، أمّا عند الغزالي فعن العقيدة فقط.

وقد عرض لنا الغزالي مقصدا آخر لهذا العلم في موطن آخر حيث قال: "ومقصود هذا العلم إقامة البرهان على وجود الرّب تعالى وأفعاله وصدق الرّسل"([1])

إنّه بهذا يؤصّل للعقيدة، ويثبت قضاياها بنزعة تأصليّة برهانية، وليست تلقينيّة خطابيّة، فهو إذن وسيلة لتحصيل المعرفة الدّينيّة في جانبها الاعتقادي التي جاء بها الوحي.

03 ــ تعريف عضد الدّين الإيجي (ت 756 هــ) عرّفه بقوله: "هو علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدّينيّة، بإيراد الحجج ودفع الشّبه"([2]) يفهم من هذا التّعريف أنّ الغاية منه الدّفاع عن العقائد والرّدّ على المخالفين، وهذا يقتضي الإطّلاع على شبهاتهم بأدلّتها، والتّمكّن من فهمها واستيعابها بغية ردّها، "وفي اختيار إثبات العقائد على تحصيلها: إشعار بأنّ ثمرة الكلام الإقناع بصحّتها والدّفاع عنها، وعلى هذا الأساس يجب أن تؤخذ من الشّرع ليعتدّ بها، وإن كان بعضها ممّا يمكن للعقل أن يستقلّ بها"([3]) فهدفه إذن الاستدلال على صحّة العقائد، بتصحيح الفهم، وإثبات حقيقة الفكرة الدينيّة، وإبطال معتقد المخالف، ونلاحظ أنّه ركّز على البعد الوظيفي لهذا العلم، كالتّعاريف السّابقة.

04 ــ تعريف سعد الدّين التّفتازاني (ت 791 هــ) عرّفه بقوله: "الكلام هو العلم بالعقائد الدّينيّة عن الأدلّة اليقينيّة" ([4])

وعرّفه أيضا بقوله: "إنّه العلم بالقواعد الشّرعية الاعتقادية، المكتسب من أدلّتها اليقينيّة" ([5])

دلّ التّعريف الأوّل على أنّ وظيفة هذا العلم التّحصيل المعرفي للعقيدة، تحصيلا مبنيّا اليقين، وهنا ترك المجال مفتوحا لكلّ دليل، سواء كان عقليا أم نقليا، حسيّا أم وجدانيا، المهمّ أن يكون يقينيا، لأنّ الاعتقاد حكم جازم يقيني.

أمّا التّعريف الثّاني فإنّه يشير إلى أنّ هدف هذا العلم التّأصيل للعقيدة، بحيث يمكّن دارسه من معرفتها، معرفة مبنية على القواعد الشّرعية الاعتقاديّة، المتعلّقة بضبط الفهم والتّنزيل، وقد تضمّن التّعريف أيضا المقدّمات التي يستعين بها النّظّار في الاستدلال، سواء تعلّق الأمر بالقواعد أو المصادر، بوصفها ركنا أساسيا في عمليّة البرهنة على صحّة الفكرة أو فسادها.

وعليه فإنّ علم الكلام يختلف باختلاف أحوال المخاطبين وشبههم، ومذاهبهم ومناهج تفكيرهم، وهو على هذا الأساس يتغيّر بتغيّر الأحوال، ونلاحظ هنا التّحوّل الذي عرفه هذا العلم، فبعد أن كان علما جدليا دفاعيا، أصبح علما برهانيّا مؤسّسا للمعرفة العقديّة.

([1]) ــ الاقتصاد في الاعتقاد: الغزالي، ص 54.

([2]) ــ المواقف في علم الكلام: عضد الدّين الإيجي، ص07.

([3]) ــ كشّاف اصطلاحات الفنون: محمّد بن علي التّهانوي 22/1 ــ 23.

([4]) ــ شرح المقاصد: التّفتازاني، ص 177/1.

([5]) ــ المرجع نفسه: ص 179/1.

05 ــ تعريف عبد الرّحمن بن خلدون (ت 808 هــ)عرّفه بقوله:"علم يتضمّن الحجاج عن العقائد الإيمانيّة بالأدلّة العقلية
والردّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السّلف وأهل السنّة، وسرّ هذه العقائد الإيمانية هو التّوحيد" ([1])

وقال أيضا:" وبالجملة فموضوع علم الكلام عند أهله إنّما هو العقائد الإيمانية بعد فرضها صحيحة من الشّرع من حيث يمكن أن يستدلّ عليها بالأدلّة العقلية، فترفع البدع وتزول الشّكوك والشّبه عن تلك العقائد" ([2])

تعريف ابن خلدون يشبه تعريف الغزالي، حيث عرّفه ببعده الوظيفي أيضا، فبيّن أنّ وظيفة هذا العلم البرهنة على صحّة العقيدة الإسلاميّة، غير أنّه حدّد أسلوب الحجاج وموضوعه، فإذا كانت البرهنة عند الغزالي شاملة لكلّ أنواع الأدلّة نجدها هنا منحصرة في البراهين العقليّة، كما أنّ المرافعة لا تكون على الإسلام من الجبهات الخارجيّة، إنّما على قضايا الاعتقاد، التّي استقرّ أمرها وانتظمت مسائلها في المذاهب السنيّة، التي تعدّ امتدادا لمذاهب السّلف، علما أنّ عبارة مذاهب السّلف يكتنفها الكثير من الغموض.

نلاحظ هنا اتخاذ هذا العلم نزعة مذهبية عند ابن خلدون، والغزالي في تعريفه الأوّل، بحيث عرّفاه من خلال نظرة المذهب
السنّي، ممثّلا في المذهب الأشعري.

وهذا التّعريف يشير إلى الوضعية التي آل إليها هذا العلم في القرن التّاسع، حيث طرحت كل القضايا والشبهات، واهتم علماء هذا العصر بالتّرتيب والتّبويب، للشبهات والرّدود التي عرفتها العقيدة الإسلامية، فبعد أن كان علما دفاعيا، أصبح علما مؤسّسا للمعرفة العقدية معتمدا على الخبرة المعرفية التي تراكمت طيلة قرون، لذلك سمي علم التّوحيد بعلم الكلام.

والحاصل: أنّ علم الكلام علم دفاعي، وهو مسبوق بحصول المعرفة عن طريق الوحي، فلا يقوم بتحصيل معرفة عقديّة جديدة، ولا خارجة عمّا أوحى الله به، وأمّا مسائله ودلائله، فتتشكّل من شبهات المخالفين ومرافعات المتكلّمين، وبما أنّه محكوم في مسائله ودلائله بشبهات الخصوم وأساليب التّحدّي، فهو علم قديم متجدّد، وهذا ما يعطيه خاصيّة الدّوام والاستمرار، لذلك نجد أنفسنا أما كمّ هائل من القواعد المعرفيّة، سواء تعلّق الأمر باللّفظ الذّي يتأسّس عليه الفهم، أم بقواعد الفهم ذاته، أم بمنهج العرض، وتميّزه بخاصيّة الدّفاع جعلته يعتمد على الأصول الشّرعيّة، والقواعد العقليّة، والخبرة المعرفيّة التّي تراكمت عبر مسيرته التّاريخيّة، والاستناد إليها في المرافعات، بالتّركيز على المناهج والقواعد أحيانا، وليس على المقولات المطروحة، لأنّ الخطأ يعود تارة للمناهج العلميّة، وليس لذات القول فيترتّب على ذلك الانحراف.

ثانيا: سمات علم الكلام: اتّسم علم الكلام بسمات ارتكزت حول قضيّة مركزية، هي التّي ضبطت طرائقه وسيّرت دفّته ورسمت مناهجه، وهي الجدل والمناظرة، وعليه فلا يكون المتكلّم من أهل الكلام إلاّ إذا اتّسم طرحه بالنّزعة الحوارية الجدلية، ولا يتمّ له ذلك إلاّ إذا كان معتقدا، ناظرا، مناظرا.

أ ــ **معتقدا**: أوّل سمة في المتكلّم أن يكون معتقدا، ويقوم اعتقاده بالإيمان بما جاء به الوحي، والتّسليم لنصوص الكتاب والسنّة، تسليما فرضه الشّارع الحكيم واعتبارا لهذا الجانب سمّي علم الكلام بعلم التّوحيد، وهذا الامتياز لعلم الكلام جعل الطّعن فيه من لدن خصومه منطويا على غلو كبير، علاوة على ما وقعوا فيه من أخطاء منهجية، منها الخلط بين المنهج والمضمون، والوقوع في استعمال الأساليب الكلاميّة التي أخذت عنهم أثناء الرّد، واعتبار وضع هذا

([1]) ــ المقدّمة: عبد الرّحمن بن خلدون، ص 205.
([2]) ــ المرجع نفسه: ص 214.

العلمي في الخطأ والصّواب مختلفا عن وضع العلوم الأخرى، بسبب إمكانية تسخيره للمفسدة بدل المنفعة، ممّا يدعو إلى تركه، والحقّ أن هذا الإمكان قائم في كلّ علم، ومن شواهد ذلك أنّ فئة من النّاس استعملت مدلول السّلف على جماعتها وخرجت على الأمّة بالسّلاح، ومع ذلك لم يحمل المنصفين على ترك هذا المفهوم، أو التّشنيع على أصحابه النّزهاء، المتّبعين لهدي السّلف حقيقة، من ذوي الاستقامة والالتزام، لأنّ الإنصاف يفرض على النّاظر أن يحلّل كلّ حالة على حدة، ويميّز بين الصّادق في الادّعاء والمنتحل للّفظ كذبا وزورا، وهذا ينطبق على علم الكلام، فإنّ الشّذوذ الذي بدا لأصحابه لا ينبغي التّعلّق به، فيجب السّعي لتوجيهه توجيها سليما، فبدل من أن يطالب الخصوم بتركه، كان الأولى بهم أن يطلبوا السّبل المشروعة لتصويبه والاستفادة منه، بدل تصويره على غير ما هو عليه، وإلاّ سقطت الشّريعة بسبب سوء تصرّفات بعض معتنقيها، والمآخذ الموجودة في بعض مباحث فنونها.

ب ــ **ناظرا**: بعد أن يكون معتقدا يكون ناظرا، ولما كان النظر هو طلب الفكر لشيء مخصوص بطرق مخصوصة، من شأنها الظّفر به، فإنّ المتكلّم يطلب تعقّل أصول العقيدة وتعقيلها، لأنّ إبطالها في الغالب كان من جهة العقل الذي تذرّع به المخالفون، حيث سلكوا فيها سبل الاستدلال والإقناع، ممّا أدى إلى تسمية علم الكلام بعلم النّظر والاستدلال، ولقد توصّل المتكلّمون إلى ضبط المناهج العقليّة، والأخذ بالقويم من الأدلّة المنطقيّة، كما تمكّنوا من استيعاب علوم عصرهم المتعلّقة بدينهم استيعابا منهجيا، سواء تعلّق الأمر بالجوانب المنهجيّة، أم بالموضوعات العلمية، فانتهجوا طرقا استدلاليّة تميّزت بالتّجريد والدّقّة، واتّبعوا تحليلات تميّزت بالعمق، شهد عليها حضورهم في علوم الآلة، كعلم اللغة والأصول والمنطق، كأبي المعالي الجويني (ت 478 هـ) وأبي حامد الغزالي (ت 505 هـ) وفخر الدّين الرّازي (ت 606 هـ) ويسف الدّين الآمدي (ت 631 هـ) وسعد الدّين التّفتازاني (ت 792 هـ)

ج ــ **مناظرا:** بعد أن يكون معتقدا ناظرا يكون مناظرا، ومقتضى المناظرة أنّه لا خطاب إلاّ بين طرفين على الأقل، لكلّ منهما مقامان: مقام المخاطِب والمخاطَب، ووظيفتان: وظيفة العارض والمعترض، ولذلك لا يمكن للمتكلّم أن يعرض ردّه دون نقل مقالة المخالف، ولا يمكن للمعترض عنه أن يسرد كلامه دون بيان رأي المتكلّم، جامعا بين أصول النّقل ومبادئ العقل، وإذا كان خصوم المتكلّمين يصوغون انتقاداتهم بطريقة المناظرة المباشرة، أو بطريق المجادلة غير المباشرة، فإنّهم يكونون قد قاموا بشرط الكلام، في حين كان موقفهم المعارض يقتضي منهم الخروج عن هذا الشّرط، لأنّهم ينكرون علم الكلام، لكن كيف يتأتّى لهم الخروج منه ما دام كلّ معترض واقعا في الكلام شاء أم أبى، وقد كانت الصّفة الحواريّة للمتكلّم داعية إلى حمل علم الكلام على معنى المكالمة والمناظرة، وإلى تسمية علم الكلام بعلم المقالات الإسلاميّة. ([1])

ثالثا: الشّبهات الواردة على علم الكلام: وردت شبهات على هذا العلم تفضي إلى التّنفير من دراسته، والتّشنيع على أهله، ويستهل المنكرون حملتهم عليه بتعريفه على غير ما هو عليه، تجعل المتسرّع في الحكم، الزّاهد في التّحقيق ينفر منه.

01 ــ تعريفه بغير حقيقته ونقيض مقصده: أوّل ما نستهلّ به في عرض الشّبهات التي وردت على هذا العلم تعريفه تعريفا مغايرا لحقيقته، وهذا نموذج من النّماذج التي تصبّ في هذا الاتّجاه.

تعريف محمّد بن صالح العثيمين (ت 2001) عرّف الكلام بقوله: " الكلام هو ما أحدثه المتكلّمون في أصول الدّين، من إثبات العقائد بالطّرق التّي ابتكروها، وأعرضوا بها عمّا جاء الكتاب والسنّة به" ([2]) ثمّ قال: "وقد تنوّعت عبارات السّلف في التّحذير عن الكلام وأهله، لما يفضي إليه من الشّبهات والشّكوك، حتّى قال الإمام أحمد: " لا يفلح صاحب

([1]) ــ في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: طه عبد الرّحمن، ص 70 ــ 71 بتصرّف.

([2]) ــ المرجع نفسه: ص 95.

الكلام أبدا " وقال الشّافعي:" حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنّعال ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنّة، وأقبل على علم الكلام " أهـ. ثمّ تابع كلامه قائلا: وهم مستحقّون لما قالـه الإمـام الشّافعي (ت 204 هـ) من وجه، ليتوبوا إلى الله، ويرتدع غيرهم من اتّباع مذهبهم، وإذا نظرنا إليهم من وجه آخر، وقد استولت عليهم الحيرة، واستحوذ عليهم الشّيطان، فإنّنا نرحمهم ونرقّ لهم، ونحمد الله الذي عفانا ممّا ابتلاهم به، فلنا فيهم نظران: نظر من جهة الشّرع: نؤدّبهم ونمنعهم به من نشر مذهبهم، ونظر من جهة القدر: نرحمهم ونسأل الله لهـم العافية، ونسأل الله الذي عفانا من حالهم، وأكثر من يخاف عليهم الظّلال هم الذين دخلوا في علم الكلام ولم يصلوا إلـى غايته، ووجه ذلك أنّ من لم يدخل فيه فهو في عافية، ومن وصل إلى غايته فقد تبيّن له فساده، ورجـع إلـى الكتـاب والسنّة، كما جرى لبعض كبارهم، فيبقى الخطر على من خرج على الصّراط المستقيم، ولم يتبيّن له حقيقة الأمر. ([1])

مناقشة وتعقيب: إذا نظرنا إلى كلامه نظرة تحليليّة نسجّل عليه عدّة مؤاخذات، أمّا عن بيان مشروعية دراسة هذا العلم فسوف نتعرّض له بعد حين، إنّما ذكرنا هنا موقفه الذي يعبّر عن اتّجاه عموم المنكرين في عصرنا هذا، لبيان نظـرتهم لهذا العلم وأهله، وهي نظرة طافحة بالاتّهامات والانتقاص والتّضليل، ولبيان أسلوبهم في النّقد، وهو أسلوب بعيد عـن المنهج العلمي، الذي يحلّل الفكرة وينقلها بأمانة، من مصادر أصحابها، ويقرع الحجّة بالحجّة.

ثمّ إنّ هذا التّعريف بعيد عن الصّياغة الفنيّة المعهودة في التّعاريف،وهو يدعو إلى المواجهة العنيفة لا المنـاظرة النّزيهة، حيث قال: لنا فيهم نظران، نظر من جهة الشّرع نؤدّبهم ونمنعهم به من نشر مذهبهم، وهنا نتساءل، أيّ شـرع منع النّاس من التّعبير عن آرائهم؟ وأيّ شرع أمر بمعاقبتهم؟! كما يوهم أنّ ما يقوله المتكلّمون هو الضّـلال المحـض، وما يقوله هو الصّواب الصّرف، بحيث لا يحتاج إلى التّدليل على مقالاته وأحكامه.

وممّا يدلّ على شيوع تلك النّظرة المتعسّفة ما قرّره أحد علماء مذهبه، دون إنكار عليه في قوله:" وقد انتسب إلى الأشعري أكثر العالم الإسلامي اليوم من أتباع المذاهب الأربعة، وهم يعتمدون على تأويل نصوص الصّـفات، تـأويلا يصل أحيانا إلى التّحريف، وأحيانا يكون تأويلا بعيدا جدّا، وقد امتلأت الدّنيا بكتب هذا المذهب، وادّعى أصحابها أنّهـم أهل السنّة، ونسبوا من آمن بالنّصوص على ظاهرها إلى التّشبيه والتّجسيم، هذا ولا بدّ لعلماء الإسلام، ورثة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، من مقاومة هذه التّيارات الجارفة، على ما تقتضيه الحال من مناظرات، أو بالتّأليف وبيان الحـق، بالبراهين العقلية والنّقلية، وقد يصل الأمر أحيانا إلى شهر السّلاح" ([2])

وهنا نلاحظ خطورة هذه نظرة هؤلاء المنكرين على هذا العلم و أهله، إنّه يدعو إلى شهر السّلاح وسفك الـدّماء من أجل الخلافات العلميّة التي تكون بين المسلمين، وهذا الكلام الخطير هو الذي دفع خصوم المسلمين إلى الادّعـاء أنّ الإسلام يدعو إلى الإرهاب، لكن الواجب علينا مواجهة هذه الاعتراضات بالمناقشة العلميّة النّزيهة، المتّسـمة بـالأدب والخلق، الذّي دعا إليه الشّرع ومارسه المرسلون، متجنّبين أسلوب الإدانة والتّجريح وتزكية النّفس، وادّعـاء العصـمة للمذهب والأئمّة، كما هو شأن الذين ادّعوا أنّهم شعب الله المختار، وأنّهم أبناء الله وأحبّاؤه، وقديما قالوا: اعرف الحـقّ تعرف أهله، فإذا لاح للإنسان حقّ فلا يجوز له الإعراض عنه، بدعوى اتّباع إمام كبير معظّم في النّفوس، وفـي هـذا يقول أبو حامد الغزالي:"فاعلم أنّ من عرف الحقّ بالرّجال حار في متاهات الضّلال، فاعرف الحقّ تعـرف أهلـه، وإن قنعت بالتّقليد والنّظر إلى ما اشتهر من درجات الفضل بين النّاس، فلا تغفل الصّحابة وعلوّ منصبهم. ([3])

([1]) ــ فتح ربّ البريّة بتلخيص الحمويّة: العثيمين، ص 95 ــ 96 بتصرّف.

([2]) ــ شرح كتاب التّوحيد من صحيح البخاري: عبد الله بن محمّد الغنيمان 19/1.

([3]) ــ إحياء علوم الدّين: أبو حامد الغزالي 34/1.

علما أنّ الإيمان بمسائل الاعتقاد لا يكون بتقليد الرّجال، إنّما باتّباع الدّليل والاستناد إلى البرهان، وهذا ما قـرّره السّلف والخلف، فقد جاء رجل للإمام أحمد يقول: إنّ ابن المبارك (ت 181 هـ) يقول كذا وكذا، أي يخالفك، فقـال: ابن المبارك لم ينزل من السّماء، أي ليس نبيا حتّى ألتزم بقوله، وقال: من ضيق علم الرّجل أن يقلّد، وقال ابن الجـوزي (ت597 ه):

التّقليد للأكابر أفسدَ العقائد، ولا ينبغي أن يناظر بأسماء الرّجال، إنّما ينبغي أن يتّبع الدّليل. ([1])

وقال ابن عقيل (ت 513 هـ) من أكبر الآفات الإلف لمقالة من سلف، أو السّكون إلى قول معظّم في النّفس لا بدليل فهو أعظم حائل عن الحقّ، وبلوى تجب معالجتها. ([2])

فلا يجوز شرعا إصدار الأحكام دون دليل، أو الحكم بلا برهان، ولا يجـوز التّعـرّض للأشـخاص بـالتّجريح والانتقاص، أو الحقد والبغي، أو الاعتداء الجسدي وشهر السّلاح، فالمناقشة تتوجّه للآراء لبيان ما يبدو للنّـاظر حقـا، وإبطال ما يراه باطلا، أمّا النّوايا والمقاصد فنكلها للّه ربّ العالمين.

علما أنّ الشّرع لم يمنع المخالفين من التّعبير عن آرائهم قط، ولم يأمرنا بمنعهم عن نشر أفكارهم، إنّما دعـاهم إلى التّعبير عنها بكلّ حريّة، في نصوص عدّة، منها في قوله تعالى حكاية عن بعض أهل الكتاب، الذين تلوّثت نفوسـهم بأمراض القلوب: ((**وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** (109) **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** (110) **وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ** (111) **بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**)) [البقرة 109 ــ 112]

بيّن الله في هذه الآيات أنّ هؤلاء الكتابيين حسدوا المسلمين، فلم يريدوا لهم الخير، لخـوفهم علـى مصـالحهم وامتيازاتهم، ولكنّ اللّه لا يتّبع أهواءهم في ما يريدون، لأنّه الحكيم الرّحيم الذي يُجري الأمور على وفق الحقّ، ويختص برحمته من يشاء، فأمر المؤمنين بالعفو والصّفح، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، من أجل أن يظلّوا منفتحين على أعمـال الخير، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ينسجمان مع الأمر بالعفو والصفح، لأنهما يفتحان قلب المؤمن على اللّـه بالعبـادة، وعلى الإنسان بالعطاء، فيحصل له الجوّ الذي يعرف به كيف يعفو ويصفح ويتسامح لله ربّ العالمين. ([3])

ثمّ يدخل القرآن معهم في حوار، وهو أسلوب من أساليب التعرية للواقع الداخلي لهذه الجماعـات، مـن خـلال الأوهام التي يحملونها عن مصيرهم ومصير غيرهم من النّاس، دون استناد إلى دليل صحيح، فهم يحسـبون أنّ الجنّـة محجوزة لهم، فهذا ما يقوله اليهود والنصارى عن أنفسهم، وللأسف اتّبعهم بعض المسلمين في هذا، حيث ادّعـوا أنّهـم الفرقة النّاجية، وعقائدهم هي الحق، لكنّ القرآن الكريم يواجه هذه الأوهام بتعليق ساخر مهذّب، تلك أمانيهم، فلكلّ إنسان الحرية في تمني ما يشاء لنفسه، فمساحة الأماني واسعة سعةَ الخيال، فإذا كانت كلماتهم من وحي التمنيات، فلـتكن لهـم حريتهم في إطلاقها كما يريدون، لكن ما دام الأمر تحوّل إلى عقيدة بنوا عليها مواقف، فجعلهم يتقاعسون عن واجباتهم، ويعتدون على بعض خصائص الرّبوبية بالحكم على مصير النّاس، فقد واجههم القرآن الكـريم بالتّحـدّي، قـل هـاتوا برهانكم إن كنتم صادقين، لأنّ الصدق يتطلّب الإثبات الذي ترتكز عليه القناعة، بلى ليس الأمر كما تقولون يا أصـحاب الأماني، فلستم

([1]) ــ كتاب الفروع: محمّد بن مفلح المقدسي 116/11.

([2]) ــ شرح الكوكب المنير: ابن النّجّار الحنبلي 591/4.

([3]) ــ من وحي القرآن: محمّد حسين فضل الله 166/2 ــ 169 بتصرّف.

أهل الجنّة، لكن أهلها من أسلم وجهه لله وهو محسن، فهم الآمنون يوم القيامة. ([1])

نلاحظ هنا أنّ القرآن الكريم أعطى لأهل الكتاب الحريّة المطلقة في التّعبير عن آرائهم والبرهنة عليها، دون ترتيب لعقاب

حتّى بعد عجزهم عن بيان صحّة عتقدهم، وبهذا يقرّر الله عزّ وجل قاعدة معرفيّة، هي أنه لا يقبل من أحد قولا لا دليل عليه، ولا يحكم لأحد بدعوى ينتحلها بغير برهان، كما أشار إلى هذا صاحب تفسير المنار تعليقا على الآية. ([2])

كما أنّ النّبي عليه الصّلاة والسّلام لم يمنع الكفّار والمنافقين من التّعبير عن آرائهم الشّركيّة، ولا أحد من أنبياء الله الذين عرفنا قصصهم في القرآن الكريم فعل ذلك، بل الذي حصل العكس، فالاضطهاد ومحاولة منع الآخر من الإفصاح عن رأيه كان موقف خصوم الأنبياء، كما حصل مع إبراهيم الذي ألقي في النّار، وسحرة فرعون الذين أُعدموا عندما آمنوا، وأصحاب الأخدود الذين أحرقوا، وزكريّاء ويحيى وعيسى عليهم السّلام، والصّحابة الذين اضطهدوا من قبل المشركين.

وعليه فهذا التّعريف ما هو إلاّ مجرّد إدانة بلا برهان، ودعوة للمواجهة والخصام، وهو بعيد كلّ البعد عن مقاصد التّعلّم والتّدين، ومنهج الدّعوة إلى الله، وبعد هذا البيان نأتي لعرض الشّبهات التي وردت في النّهي عن الاشتغال بعلم الكلام والخوض فيه.

01 ــ مضمون الشّبهات: وردت كثيرا من الشّبهات على هذا العلم، نجملها في العناصر الآتية بقدر ما يتّسع له المقام، وهي:

الشّبهة الأولى: عدم اشتغال النّبي عليه الصّلاة والسّلام به والصّحابة الكرام دليل على تحريمه

عرض هذه الشّبهة إمام أهل السّنة أبو الحسن الأشعري (ت 324 هـ) حيث قال بعد أن حمد الله وأثنى عليه:" أمّا بعد، فإنّ طائفة من النّاس جعلوا الجهل رأس مالهم، وثقل عليهم النّظر والبحث عن الدّين، ومالوا إلى التّخفيف والتّقليد، وطعنوا على من فتّش عن أصول الدّين، ونسبوه إلى الضّلال، وزعموا أنّ الكلام في الحركة والسّكون، والجسم والعرض، والجزء والطّفرة، وصفات الباري عزّ وجل بدعة وضلالة.

وقالوا: لو كان ذلك العلم هدى ورشادا لتكلّم فيه النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وخلفاؤه وأصحابه... فلمّا لم يرووا عنه الكلام في شيء ممّا ذكرنا علمنا أنّ الكلام فيه بدعة، والبحث عنه ضلالة، لأنّه لو كان خيرا لما فات النّبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وأصحابه، ولتكلّموا فيه...فإمّا أن يكونوا علموه فسكتوا عنه، أو جهلوه، فإن كانوا علموه ولم يتكلّموا فيه وسعنا أيضا السّكوت عنه، لأنّه لو كان من الدّين ما وسعهم السّكوت عنه، وإن كانوا جهلوه وسعنا جهله مثلهم، لأنّه لو كان من الدّين لم يجهلوه، فعلى الوجهين الكلام فيه بدعة، والخوض فيه ضلالة. ([3])

ثمّ إنّ الصّحابة وهم خير القرون وأعرفهم بالدّين وأكثرهم له نصرة، لم يشتغلوا بهذا العلم، ولا صرفوا همّهم إليه مع أنّهم اشتغلوا بالإفتاء وتعلّم الأحكام الفقهيّة وتعليمها.

([1]) ــ المرجع نفسه: 172/2 ــ 174 بتصرّف.

([2]) ــ تفسير المنار: محمّد رشيد رضا 424/1 ــ 425.

([3]) ــ رسالة استحسان الخوض في علم الكلام: أبو الحسن الأشعري، ص 172 بتصرّف.

الرّد على الشّبهة الأولى: عدم اشتغال النّبي صلّى الله عليه وسلّم بفن لا يدلّ على تحريمه

ما سكت عنه النّبي لا ينبغي أن يقسّم هذه القسمة، وبيان ذلك أنّه عليه الصّلاة والسّلام لم يجهل شيئا أمره الله بتبليغه ولم يخف أمرا كلّفه بإظهاره، ولا يعلم إلاّ ما علّمه اللّه

قال تعالى: ((**وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**)) [الشّورى 52] فهو نبيّ أمّي لم يتعلّم الفلسفة التي كان عليها أصحاب الملل الأخرى، ولم يكن يجب إلاّ من القرآن الكريم على العقائد التّي واجهها الإسلام، علما أنّ أصول تلك الشّبهات وتفنيدها نجده في القرآن الكريم ([1]) ثمّ إنّ التّبرير سالف الذّكر يجعلنا نمنع أيضا كثيرا من العلوم التي لم تكن في عصر الصّحابة، كالقواعد الفقهيّة ومقاصد الشّريعة، وعلم الجرح والتّعديل، وعلوم البلاغة، كما تحتّم على العلماء في كلّ عصر أن يسكتوا على الشّبهات، ويدعوها تتسلّل إلى عقول عامّة المسلمين، لأنّ ردودهم لم ترد في السنّة أو على لسان الصّحابة، فلا يجوز الرّد على العلمانيّة أو الشّيوعيّة، لأنّ هذه الأفكار لم تكن في عهد النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم.

ثمّ إنّ الإسلام واجه المشركين واليهود ومسيحي شبه الجزيرة العربيّة بأدلّة بسيطة تدركها العقول دون تعقيد، لكن أصحاب تلك الدّيانات الذين كانوا في الشّام ومصر والعراق لم يكونوا كالذّين في شبه الجزيرة، فقد تحصّنوا بفلسفةٍ لم تكن معروفة زمن الصّحابة، فمثلهم رضي اللّه عنهم كما قال أبو حنيفة: كمثل قوم ليس بحضرتهم من يقاتلهم فلا يتكلّفون السّلاح، وأمّا الذّين جاؤوا من بعدهم فقد ابتلوا بمن طعن في دينهم فلم يسعهم إلاّ الدّفاع، ([2])

وفي أواخر القرن الثّاني ظهرت أقولا شاذّة في العقيدة، كقول ضرار بن عمرو الذّي كان ينكر الجنّة والنّار وعذاب القبر، وهشام بن الحكم الذي كان يرى أنّ طول اللّه سبعة أشبار بشبر نفسه، وكان داود الجواربي يزعم أنّ اللّه لحم ودم على صورة الآدمي.([3])

كما واجه المسلمون فكرة تعدّد الآلهة من جهات مختلفة كالمسيحيّة وأديان الفرس، فالمسيحيون أثبتوا للّه ثلاثة أقانيم، وهي الوجود والعلم والحياة، أو الأب والابن والرّوح القدس، وكانوا يبثّون هذه المقالة في النّاس، ويدعّمونها بالأدلّة في مناقشاتهم للمسلمين، مستعينين بالأساليب المنطقيّة والنّظرات الفلسفيّة، لإثبات تجسّد الكلمة في المسيح، وقد امتدّت أيديهم إلى العقيدة الإسلاميّة لجعلها شبيهة لعقيدتهم، فقد ساءتهم مخالفة الإسلام لعقائدهم لاسيما نظرته للمسيح عليه السّلام، قال تعالى: ((**مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ**)) [المائدة 75]

ونهاهم عن الغلو في دينهم بتأليهه وأعلن إنكاره لعقيدة الصّلب فقال: ((**وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا**)) [النّساء 157]

فالخلاف لم يكن حول حادثة تاريخيّة إثباتا لها أو إنكارا لوقوعها، إنّما هو خلاف حول أصل من أصول عقائدهم. ([4])

فإذا كان الشرّ قد دخل العالم بمعصية آدم عليه السّلام كما يقولون، وورث بنوه الخطيئة الأصليّة، فإنّه لا يخلّص البشريّة من الشرّ المتأصّل فيهم إلاّ فداء عام، ولما كان الذي يفدي الإنسانيّة لا يكون إنسانا، لأنّ الشرّ متأصّل فيه،

([1]) ــ استحسان الخوض في علم الكلام: أبو الحسن الأشعري، ص 172 ــ 180 بتصرّف.

([2]) ــ العالم والمتعلّم: أبو حنيفة النّعمان، ص 10 ــ 11 بتصرّف.

([3]) ــ الفهرست: ابن النّديم، ص 473.

([4]) ــ انظر: في علم الكلام: محمود صبحي:50/1 ــ 57. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام: علي سامي النّشار 93/1 ــ 101.

فالمسيح إله أو ابن إله، وقد تمّ خلاص البشريّة من ميراث الخطيئة بصلب المسيح، فالخطيئة الأصليّة وألوهيّة المسيح وصلبه أركان ثلاثة متلازمة في المسيحيّة، وحين ينكر الإسلام الصّلب فإنّه يرتّب على ذلك إنكار ألوهية عيسى عليه السّلام، وإنكاره كذلك لعقيدة الفداء العام، بل وإنكاره أيضا للمسؤوليّة الجماعيّة، التي جعلت البشر مسؤولين عن خطيئة أبيهم آلاف السّنين، إذ أنّ آدم عليه السّلام قد تاب وقبل اللّه توبته، قال تعالى: ((**فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**)) [البقرة 37] الأمر الذي لا يجعل بدء الإنسان على الأرض عقوبة على معصيته، وإنّما ليكون خليفة اللّه في أرضه، قال تعالى: ((**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ**)) [البقرة 30]

لقد واجه الإسلام مسيحي شبه الجزيرة العربيّة بأدلّة بسيطة تدركها العقول بفطرتها دون تعقيد ، لكنّ المسيحيين في الشّام ومصر لم يكونوا كالذّين في شبه الجزيرة، فقد تحصّنوا بالفلسفة، ولإثبات عقائدهم استخدموا مصطلحات فلسفيّة كالجوهر والعرض، لأنّ القول بالجوهريّة والأقنوميّة أهمّ أصول العقيدة المسيحيّة، وقد لزم عن ذلك البحث في ذات اللّه وصفاته، هل صفاته هي عين ذاته؟ حتّى لا تستقلّ صفة عن الذّات وتتجسّد في موجود مغاير للّه، أم هي غير ذاته كما يرى المسيحيون؟ وهكذا أصبحت مشكلة الذّات والصّفات تشكّل مبحثا من أهمّ موضوعات علم الكلام.

إضافة إلى هذا فقد قام علماؤهم بتعليم أتباعهم أساليب الجدل والمناظرة مع المسلمين، وقد ألّف يوحنّا الدّمشقي (ت 112 هـ) كتابا بعنوان حوار بين مسيحي وشرقي أثار فيه مسألتين:

الأولى: كلمة اللّه قديمة أم حادثة؟

الثّانية: وصف الإسلام بأنّه دين جبر، بينما المسيحيّة دين حريّة، جاء فيه: إذا قال لك المسلم ما تقول في المسيح؟ فقل له: إنّه كلمة اللّه، ثمّ ليسأل النّصراني المسلم، بم سمّى اللّه المسيح في القرآن؟ وليسكت فلا يتكلّم بشيء، حتّى يجيبه المسلم قائلا: كلمة اللّه ألقاها إلى مريم وروح منه، كما

قال تعالى: ((**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلا**)) [النّساء 171]

فإن أجاب بذلك فاسأله، هل كلمة اللّه وروحه مخلوقة أم غير مخلوقة ؟ فإن قال مخلوقة فيردّ عليه، فإنّ اللّه كان إذن ولم تكن له كلمة ولا روح، فإن قلت ذلك فسيفحم المسلم، لأنّ من يرى هذا الرّأي زنديق في نظر المسلمين. ([1]) وهكذا نشأت مسائل كلاميّة نتيجة خلاف الإسلام مع المسيحيّة، بل إنّ أهمّ مشكلة في علم الكلام ــ كلام اللّه ــ قد انبثقت عن هذا الخلاف.

لقد أجمع المسيحيون على أنّ كلمة اللّه في دلالتها على السيّد المسيح قديمة، وهذا يعني أنّها تشارك اللّه في الألوهيّة، أمّا المسلمون فلتأكيد إنسانية المسيح أنكروا قدم كلمة اللّه في دلالتها على المسيح، ثمّ انتقل البحث إلى كلام اللّه بوجه عام وإذا كان القرآن الكريم كلام اللّه، فهل هو قديم أم حادث أي مخلوق؟ وإذا استخدم المسيحيون مصطلحات فلسفيّة كالجوهر والعرض، فقد عكف المتكلّمون على دراسة هذه المصطلحات وفهمهما، ثمّ استخدامها في مسائل العقيدة، ليثبتوا أنّ اللّه يعلو على الجوهر ولا يقوم بالعرض، ويثبتوا أيضا المسؤوليّة الفرديّة، وينكروا تحمّل الإنسانيّة على مدى آلاف السّنين، مسؤوليّة فرد واحد أخطأ، فضلا عن قبول اللّه توبته، ومن ثمّ تفقد فكرة الخلاص مبرّر وجودها، طالما أنّها وجدت لتلغي أثر الشرّ اللاّزم عن الخطيئة الأصليّة. ([2])

([1]) ــ في علم الكلام: محمود صبحي:30/1 ــ 31.

([2]) ــ المرجع نفسه:50/1 ــ 51.

أمّا القضايا الكلامية التي كانت بين المسلمين وديانات الفرس، فعلى الرّغم من كونها خلافات حول الألوهيّة بين التّوحيد والتّثنية، إلاّ أنّ الخلاف في منشئه خلاف يتّصل بالجانب الأخلاقي، فقد تساءلوا عن سرّ وجود الشرّ في العالم؟ هل يمكن نسبته إلى الإله الواحد مع عدله؟ أم إلى موجود آخر؟ هل الشرّ قديم قدم الخير؟ وعليه كيف يمكن الأمل في الخلاص منه، وهو يلازم الخير؟ وإذا كان الشرّ حديثا والخير قديما، كيف نشأ الشّر من الخير؟ وكيف رضي به؟ وهل كان ذلك منه عن قصد؟ أم كان اتّفاقا ومصادفة؟ وكيف الخلاص منه؟

لم يستطع حكماء الفرس أن يتصوّروا صدور الأمرين عن موجود واحد، فقالوا: إنّ الخير والشرّ يستحيل مع تضادّهما وقوعهما من فاعل واحد، كما يستحيل أن يحصل التّبريد والتّسخين بالشّيء الواحد، والتّبييض والتّسويد بالشّيء الواحد، فإذًا وجب إثبات فاعلين لهما، فيجب إثبات أصلين قديمين، وأثناء إثبات عقائدهم قاموا بنقد فكرة التّوحيد بجملة من الشّبهات، دعّموها بأدلّة عقليّة، وعرضوها في نسق فلسفي وأسلوب كلامي منظّم، وكان لهذا الرّأي دعاة من المتكلّمين في الأوساط الإسلاميّة، مثل: ابن طالوت، وابن الأعدي الحريزي وعبد الكريم بن أبي العوجاء وصالح بن عبد القدّوس، وكان لهم دعاة من الشّعراء والكتّاب، مثل: بشّار بن برد وإسحاق بن خلف، وأبي عيسى الورّاق وأبي العبّاس الناشئ وعبد اللّه بن المقفّع، فقد ألبس هؤلاء الاثنينية ثوب الفنّ شعرا ونثرا، وقدّموها للنّاس لتمرّ إليهم في نشوة الطّرب، وتصبح بالتّكرار عقيدة لهم، فكان على المتكلّمين أن يجدوا حلاّ نابعا من الإسلام، لتفسير الشّر هل ينسب إلى اللّه أم إلى إبليس؟ لذلك ظهرت لنا المعتزلة بالأصل الأوّل من أصولها الخمس وهو التّوحيد، لإبطال فكرة التّعدّد، وبأصلها الثّاني وهو العدل، وطرحوا فيه نظرياتهم في اللّطف الإلهي والصّلاح والأصلح، يردّون على مقالات الفرس، ويقدّمون بذلك حلاّ إسلاميا لمشكلة نشأة الشرّ ومصيره. ([1]) قال أبو حامد الغزالي: وأوّل من سنّ دعوة المبتدعة بالمجادلة إلى الحقّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه ([2]) فعن عبد الله بن عبّاس رضي الله عنه أنّ عليا أرسله إلى الخوارج فقال لهم: "ما تنقمون على إمامكم، قالوا قاتل ولم يسب ولم يغنم، فقال أرأيتم لو سبيت عائشة رضي الله عنها في سهم قال: قلت أخبروني ما تنقمون على ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وختنِه، وأول من آمن به، وأصحاب رسول الله معه؟ قالوا: ننقم عليه ثلاثاً.

قال: وما هنّ؟ قالوا: أولهن أنه حكّم الرجال في دين الله، وقد قال الله: ((**إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ**)) [يوسف 67] فما شأن الرّجال والحكم بعد قول الله عز وجل؟ قال: قلت وماذا؟ قالوا: وقاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم، لئن كانوا كفارًا لقد حلّت له أموالهم، ولئن كانوا مؤمنين لقد حرّمت عليه دماؤهم، قال: قلت وماذا؟ قالوا: محا نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين، قال: قلت أعندكم سوى هذا؟ قالوا: حسبنا هذا، قال: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله المحكم، وحدثتكم من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ما لا تنكرون، أترجعون؟ قالوا: نعم، قال: قلت أما قولكم: حكّم الرجال في دين الله، فإن الله يقول: ((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ**)) [المائدة 95] وقال في المرأة وزوجها: ((**وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا**)) [النّساء 35] أنشدكم الله أحكم الرجال في حقن دمائهم وأنفسهم، وإصلاح ذات بينهم أحق أم في أرنب ثمنها ربع درهم، وفي بضع امرأة؟ وأن تعلموا أن الله لو شاء لحكم ولم يصير ذلك إلى الرجال، قالوا: اللهم في حقن دمائهم، وإصلاح ذات بينهم، قال: أخرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم، قال: وأما قولكم قاتل ولم يسب ولم يغنم، أتسبون أمّكم عائشة، أم تستحلّون منها ما تستحلون من غيرها، فقد كفرتم، وإن زعمتم أنها ليست أم المؤمنين فقد كفرتم، وخرجتم من الإسلام،

([1]) ــ في علم الكلام: محمود صبحي 60/1 ــ 64، مباحث في منهجية الفكر الإسلامي: عبد المجيد عمر النّجّار، ص 85.

([2]) ــ إحياء علوم الدّين: أبو حامد الغزالي 126/1.

إن الله يقول: ((**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**)) [الأحزاب 06] فأنتم مترددون بين ضلالتين، فاختاروا أيهما شئتم، أخرجت من هذه، فنظر بعضهم إلى بعض، قالوا: اللهم نعم.

قال: وأما قولكم محا نفسه من أمير المؤمنين، فأنا آتيكم بما ترضون، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا قريشًا يوم الحديبية أن يكتب بينه وبينهم كتابًا، فكاتب سهيل بن عمرو وأبا سفيان، فقال: اكتب يا علي هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله، فقالوا: والله لو كنا نعلم أنّك رسول الله ما صددناك عن البيت، ولا قاتلناك، ولكن اكتب محمد بن عبد الله. فقال: والله إني لرسول الله حقًا وإن كذبتموني، اكتب يا علي: محمد بن عبد الله، فرسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفضل من علي، وما أخرجه من النبوة حين محا نفسه، أخرجت من هذه، قالوا: اللهم نعم. فرجع منهم ألفان، وبقي منهم أربعة آلاف فقتلوا على ضلالة" ([1])

لقد تمكّن ابن عبّاس من حقن دماء ألفين من أولئك الخوارج فضلا عن الذين سيموتون على أيديهم لو بقوا في معسكر البغي، وهذا بالمناظرة والجدل، فوفّر على المسلمين الأرواح والأموال والأوقات، ما كان ذلك يحدث بقوّة السّلاح.

الشّبهة الثّانية: النّهي عن الجدل وتتبّع المشتبهات: قالوا نهى الكتاب والسنّة عن الجدال وتتبّع المشتبهات والتّعمّق في المشكلات كما في قوله تعالى: ((**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلا أُولُو الأَلْبَابِ**)) [آ عمران 07] وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال: ((**خرج رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم على أصحابه وهم يختصمون في القدر، فكأنّما يفقأ في وجهه حبّ الرّمّان من الغضب، فقال: بهذا أمرتم أو لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض، بهذا هلكت الأمم قبلكم**)) ([2])

الرّد على الشّبهة الثّانية: الجدل بالباطل هو المعني بالنّهي: أمّا الاستدلال بالقرآن على تحريم الجدل، ففي غير مَحَلِّه، فقد قصّ الله علينا أخبار بعض المرسلين، وبيّن لنا أنّهم واجهوا

أقوامهم بالحقّ، وجادلوهم مرّات عدّة، قال تعالى في شأن نوح عليه السّلام: ((**قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ**)) [هود 32]

قال القرطبي:" والجَدَل في الدين محمود، ولهذا جادل نوح والأنبياء قومهم حتى يظهر الحق، فمن قَبِله أنجح وأفلح، ومن ردّه خاب وخَسِر، وأما الجِدال لغير الحقّ حتى يظهر الباطل في صورة الحقّ فمذموم، وصاحبه في الدّارين ملوم"([3]) وقال الفخر الرّازي:" وصف الكفّار نوحا عليه السّلام بكثرة المجادلة، فقالوا: يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا.. وهذا يدل على أن الجدال في تقرير الدلائل وفي إزالة الشبهات حرفة الأنبياء، وعلى أن التقليد والجهل والإصرار على الباطل حرفة الكفار"([4]) وقال في شأن إبراهيم عليه السّلام: ((**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**)) [البقرة 258]

([1]) ــ المصنّف: أبو بكر عبد الرزّاق الصّنعاني، باب: ما جاء في الحرورية، عن عبد الله بن عبّاس، رقم: 18678 ج 157/10 ــ 160.

([2]) ــ أخرجه ابن ماجة في سننه، باب في القدر، رقم حديث 85 قال المحقّقون: إسناده حسن 63/1، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام:جلال الدين السيوطي 70/1 ــ 71.

([3]) ــ الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمّد بن أحمد القرطبي 105/11.

([4]) ــ التّفسير الكبير (مفاتيح الغيب): فخر الدّين الرّازي 226/17.

وناظر موسى عليه السّلام فرعون، قال تعالى: ((**قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (23) قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ (24) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلا تَسْتَمِعُونَ (25) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ (26) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ**)) [الشّعراء 23 ــ 27]

وأمر الله نبيّه عليه الصّلاة والسّلام أن يواجه خصومه بالمناظرة فقال: ((**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلا تَخْرُصُونَ**)) [الأنعام 148]

ولا شكّ أنّ الذّي يطالب غيره بإخراج ما عنه من علم، والبرهنة على صحّة عقيدته، يكون قادرا على فهم فكرة خصمه، وهذا يدعو إلى مشروعية معرفة حجج الخصوم وعقائد المخالفين، فضلا عن الجدل والناظرة لإثبات الحق وتعرية الباطل.

ثمّ إنّ آية آل عمران تتحدّث عن الذّين يتّبعون المتشابهات بغرض تفسيرها تفسيرا خاطئا كما أوّل النّصارى الكلمة بالإله، أمّا رد المشتبهات إلى محكمات الكتاب والسنّة وصريح العقل، فهذا ممّا لم يدلّ على تحريمه نص، علما أنّ الجدل بغرض التّعصّب للباطل، أو ممارسته بلا دليل هو المنهيّ عنه ، قال تعالى في معرض ذمّ هذا المسلك: ((**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ**)) [الحجّ 03] وقال أيضا: ((**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلا كِتَابٍ مُنِيرٍ (8) ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ (9) ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلامٍ لِلْعَبِيدِ**)) [الحجّ 08 ــ 10]

وأمّا غضب النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم فإنّه راجع لكون الجدل في تلك المسألة لم تدع الحاجة إليه، ولم يبنى عليه عمل، كما أنّه يهدف إلى تعطيل بعض الآيات على حساب البعض الآخر، فلو رجعوا إليه لاستغنوا عن الجدل.

وأمّا من السنّة، فلما نزل قوله تعالى: ((**إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ (98) لَوْ كَانَ هَؤُلاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ (99) لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لا يَسْمَعُونَ**)) [الأنبياء 98 ــ 100]

قال المشركون: قد زعم محمّد أنّا وما نعبد من آلهتنا هذه حصب جهنم، فسلوه كلّ ما يعبد من دون الله في جهنم مع من عبده؟ فنحن نعبد الملائكة، واليهود تعبد عزيراً، والنصارى تعبد المسيح عيسى بن مريم، فَذُكِرَ ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ((**كل من أحبّ أن يعبد من دون الله فهو مع من عبده، إنهم إنما يعبدون الشيطان ومن أمرهم بعبادته**)) وأنزل اللّه تعالى: ((**إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ (101) لا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ (102) لا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ**)) [الأنبياء 101 ــ 103] ([1])

وقد كان النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم يستخدم حجج القرآن ويضيف إليها حججا أخرى كما في قصّة المباهلة الواردة في سورة آل عمران، فحين قدم وفد نجران إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم قال لهم: " **أسلموا، قالوا له: أسلمنا قبلك، قال: كذبتم يمنعكم من الإسلام إدّعاؤكم للّه ولدا وعبادتكم الصّليب وأكلكم الخنزير، قال متحدّثهم: إن لم يكن عيسى ولدا للّه فمن أين؟ فقال لهم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: ألستم تعلمون أنّه لا يكون ولد إلاّ وهو يشبه أباه؟ قالوا: بلى، قال: ألستم تعلمون أنّ ربّنا حيّ لا يموت، وأنّ عيسى أتى عليه الفناء؟ قالوا: بلى، قال: ألستم تعلمون أنّ ربّنا قيّم على كلّ شيء يحفظه ويرزقه؟ قالوا: بلى، قال: فهل يملك عيسى من ذلك شيئا؟ قالوا: لا، قال: فإنّ ربّنا صوّر عيسى في الرّحم كيف شاء، وربّنا لا يأكل ولا يشرب ولا يحدث، قالوا: بلى، قال: ألستم تعلمون أنّ عيسى حملته أمّه كما تحمل المرأة، ثمّ وضعته كما تضع المرأة ولدها، ثمّ غُذِّيَ كما يُغَذَّى الصَّبِيُّ، ثمّ كان يطعم**

([1]) ــ تفسير القرآن العظيم: أبو الفدا إسماعيل بن كثير 405/1 ــ 406.

ويشرب ويُحْدِثُ، قالوا: بلى، قال: فكيف يكون هذا كما زعمتم، فسكتوا" فنزلت فيهم آيات سورة آل عمران إلى بضع وثمانين آية منها. ([1])

والشّاهد أنّ الشّرع حثّ على التّصدي للشّبهات والردّ على المخالفين، لأنّ فضح البدعة وإزالة الشّبهة هما السّبيل إلى نصرة الحقّ وأهله، فإذا كفّ القادر عن الكلام يكون في صفّ الباطل.

ومثال ذلك: أنّ بعض المنكرين للنّبوّة رأوا أنّ قضايا الخير والشرّ يستقلّ العقل بإدراكها منكرين للنبوّة زاعمين أنّ بعث الرّسل مناف للحكمة الإلهيّة، وقد استدلّوا على وجهة نظرهم بجملة أدلّة، أهمّها:

قالوا: إنّ ما يأتي به الرّسل لا يخلوا إمّا أن يكون ممّا يعرفه العقل أو ممّا لا يعرفه، فإن جاءوا بما يعرفه كان لا فائدة منه ولا حاجة إليه، ويكون في العقل غنى وكفاية، وإن جاءوا بما لا يعرفه كان حريا به ألاّ يتلقّى بالقبول، لأنّ المقبول هو الذّي وتعبير عملي عن أهمّيته في بناء الحياة.

وأمّا ما لا يعرفه العقل ــ وهو الأكثر ــ فترشد الرّسالات إليه، وتنبّه على وجوه المصالح فيه، وتضع الحلول المناسبة لما يصادف النّاس من مشاكل الحياة المتجدّدة، وشؤونها المعقّدة.

أمّا ما قد يبدو مخالفا لما يقتضيه العقل من التّشريعات السّماويّة، كبعض أعمال الحجّ، فهو ناشئ عن قصور العقل عن إدراك المصالح والمفاسد الحقيقيّة، وعدم إحاطته غالبا بالمصالح الأخرويّة.

قالوا: إنّ الرّسول من جنس المرسل إليه، وتفضيل أحد المتماثلين المتساويين على مثله ونوعه حيف ومحاباة، وخروج عن العدل والحكمة، وذلك غير جائز على الحكيم العادل سبحانه.

وأجيب عنه: بأنّ للّه جلّت حكمته أن يخصّ بفضله وكرمه من يشاء من خلقه، كما أنّ له أن يسوّي بينهم، وهذا لا ينافي كونه عادلا حكيما، ويلزم من دليلهم أن يكون اللّه غير عادل، لأنّه خصّ بعض خلقه بالعلم والذّكاء، وكمال الجسم والحواس، وخلق في البعض الآخر الجهل والغباء، والنّقص في الجسم والحواس، وهم لا يقولون بذلك، بل يقولون إنّ ذلك لمصلحة الطّرفين، وسبيل لهم إلى نفع عظيم، فلتكن خصوصية بعض الخلق بالرّسالة، مصلحة للطّرفين الرّسول والمرسل إليه.

قالوا: إنّ اللّه حكيم، وإذا بعث رسولا إلى من يعلم أنّه يكفر به ولا يصدّقه، بل يعصيه ويؤذيه يكون عابثا، فوجب نفي بعث الرّسل عن اللّه لنفي العبث عنه.

وأجيب عنه: بأنّه يترتّب على دليلكم جواز بعث الرّسل على من يعلم قبوله منهم وانتفاعه به، كما يترتّب عليه أن لا يحتجّ اللّه بالعقول، وما وضعه فيها من الأدلّة على من يعلم أنّه يجحدها ولا يستدلّ بها.

فإن قلتم لقد استدلّ بها كثير، واهتدى بهديها كثير، قلنا: وقد صدّق بالرّسل كثير، واهتدى بهديهم كثير، فما المانع من أن يحتجّ اللّه على عباده عن طريق واحد منهم يرسله إليهم، يزكّيهم ويعلّمهم الكتاب والحكمة وفنون المعرفة، كما احتجّ عليهم بالعقل، وجعله وسيلة للمعرفة.

قالوا: إن كان الهدف من بعثة الرّسل هداية النّاس إلى الإيمان باللّه، وإرشادهم إلى الخير، فقد كان أجدر باللّه وأتمّ لمراده، أن يضطرّ عقولهم إلى الإيمان به ومعرفة الخير.

وأجيب عنه: بأنّه يلزم من دليلكم القول بأنّه كان أجدر به وأولى في حكمته، وأتمّ لمراده أن لا يدعو النّاس للإيمان به، والتّعرّف على شريعته، عن طريق النّظر العقلي والاستدلال المنطقي، لأنّه يعلم أنّ فيهم من لا يستدلّ، وفيهم من لا يحسن الاستدلال، فكان أولى به أن يضطرّ عقولهم إلى الإيمان به، ولا يكلّفهم مؤونة النّظر والاستدلال، وأن يحملهم على الإيمان كالملائكة الكرام.

([1]) ــ المرجع نفسه 223/3.

فإن قالوا: قد رأى أنّ في تكليفهم بالإيمان عن طريق النّظر والاستدلال مصلحة لهم، وتكريما لعقولهم.

يقال لهم: وما المانع من أن يبعث إليهم رسولا منهم، يتلوا عليهم آياته ويزكّيهم، ويعلّمهم الكتاب والحكمة، لأنّ في ذلك مصلحة محقّقة لهم، ودعما لمعارفهم ومداركهم العقليّة.

قالوا: إن كان الغرض من إرسال الرّسل استحقاق الثّواب بالإيمان والطّاعة، واستحقاق العقاب بالكفر والمعصية، فإمكاننا

أن ننظر في آيات خلقه بعقولنا ونشكره على نعمه علينا، فنكون أهلا لثوابه ونعمه، وإذا أنكرنا وكفرنا كنّا جديرين بعقابه، وعليه فلا موجب لبعثة الأنبياء .

وأجيب عنه: بأنّ العقول لا يمكنها الاهتداء إلى حقيقة الإيمان وشروطه، ووجوه الطّاعات من دون بيان من اللّه على لسان أنبيائه، والدّليل على ذلك ما نراه قبل الرّسالات الإلهيّة من ضلال، وما نراه بعد ضياع معالم الرّسالات، فقبيل الإسلام كان النّاس يعبدون ما ينحتون، والمصريّون القدامى مع تقدّمهم في العلوم ألّهوا الفراعنة وعبدوا العجل، واليونانيون مع عبقريتهم في الفلسفة والعلم كانوا وثنيين، ومثلهم الرّومان مع حضّهم الموفور من الفلسفة والأخلاق والقانون، فكيف يكون الحال مع الأمم التّي حرمت الاستعداد العقلي والفكري، وعليه فإنّ القول بأنّ بعثة الرّسل مناف للحكمة الإلهيّة، يخالفه العقل والمنطق. ([1])

وكان اليهود يؤمنون بالنّبوّة، إلاّ أنّ الكثير منهم كانوا ينكرون نبوّة محمّد صلّى اللّه عليه وسلّم، معتمدين في ذلك على إنكار النّسخ، فقد ذهبت معظم طوائفهم إلى استحالة نسخ الشّرائع، فلا يغيّر اللّه حكما أنزله، ولا ناموسا فرضه، لأنّه يتعارض مع علم اللّه المطلق وحكمته، كما زعموا أنّ هناك كثير من التّناقضات في الإسلام، ولهم في ذلك مناظرات كبيرة مع المتكلّمين، فظهرت من جرّاء تلك الجولات مباحث في علم الكلام، تثبت النّبوّات وتؤكّد حاجة البشريّة إلى الرّسل، واستحالة استغناء العقل عن السّمع، وأصبح مبحث دلائل النّبوّة من أهمّ مباحث علم الكلام، وبرهن المتكلّمون على أنّ السّمعيات قد بلغت درجة من اليقين، لا ترقى إليها العقليات، لمحدوديّة العقول والحواس، وإمكان وقوعها في الخطأ، فعالجوا هذه المسائل وردّوا على تلك الأوهام بما لا يدع مجالا للشّك، أثناء تناولهم لمباحث النّبوّة والوحي، وعالميّة الرّسالة وصلاحيتها لكلّ زمان ومكان. ([2])

الشّبهة الثّالثة: نهي السّلف عن الاشتغال بعلم الكلام: سلف الأمّة وكبار مجتهديها كرهوا علم الكلام، ونهوا تلاميذهم عن الخوض فيه، كقول الشّافعي ما من أحد ارتدى بالكلام فأفلح، ونسب مثل هذا الكلام لمالك وأحمد، ومن أكثر الأئمّة الذين نُقِلَ عنهم هذا النّهي الإمام الشّافعي، لذا سوف نقف عند كلامه وقفة تدبّر للكشف عن سرّ هذا النّهي. ([3])

الردّ على الشّبهة الثّالثة: النّهي كان عن الجدل المذموم واتّباع الأهواء: الادّعاء أنّ السّلف كلّهم، وهم أهل القرون الثّلاثة الأولى من المسلمين، نهوا عن هذا العلم غير مسلّم به البتّة، لأنّ المدّعي لم ينقل إجماعهم حتّى يحكم عليهم حكما عاما، كما أنّ هذا العلم كان موجودا في عصرهم، وقد اعتنى به بعضهم كما سنبيّن، علما أنّ كثيرا من النّصوص و الآثار التي سيقت في ذمّ الكلام وأهله، إنّما تعلّقت بالجدل المذموم أو اتّباع الأهواء وعدم الالتزام بالنّصوص، والشّاهد في ذلك ما حرّره أبو إسماعيل الهروي في كتابه"ذم الكلام وأهله" فقد عقد

فيه جملة من الأبواب تدلّ عناوينها على ما ندّعي، وهذه بعض النّماذج:

([1]) ــ الفصل في الملل والنّحل: ابن حزم الظّاهري 137/1 ــ 139.

([2]) ــ في علم الكلام: محمود صبحي 42/1 ــ 49.

([3]) ــ ذم الكلام: الهروي، وقد ذكر كراهية مالك للكلام في الطّبقة الرّابعة، ص 207 وما بعدها، وذكر الشافعي عقب الطّبقة السّادسة، ص 248 وما بعدها.صون المنطق و الكلام: السيوطي 65/1.

الباب الأوّل:"**باب البيان أنّ الأمم السّالفة إنّما استقاموا على الطّريقة ما اعتصموا بالتّسليم والاتّباع وأنّهم لمّا تلفّوا وخاصموا ضلّوا وهلكوا**"الباب الثّاني:"**باب شدّة ما كان رسول الله يخاف على هذه الأمّة من الأئمّة المضلّين والمجادلين في الدّين وخطباء المنافقين**" الباب الثّالث:"**باب كراهية تشقيق الخطب وترقيق الكلام والتّكلّم بالأغاليط**"الباب الرّابع:"**باب ذم الجدال والتّغليظ فيه وذكر شؤمه**" الباب الخامس:"**باب باب ترك المراء وإن كان المرائي محقّا**" الباب السّادس:"**باب تغليظ المصطفى في الجدال في القرآن وتحذيره أهله**" ثمّ يأتي إلى الباب الخامس عشر: "**باب ذكر أئمّة الإسلام ما أخذته المتكلّمون في الدين من الأغاليط وصعاب الكلام والشّبه، والمجادلة وزائغ التّأويل المهان له وآرائهم في الطّبقات**" ([1])

فهل تدلّ هذه التّرجمات على علم الكلام؟ طبعا لا، علما أنّ غالب ما جاء في الكتاب لا يمتّ بصلة لعلم الكلام، ومثال ذلك:"**باب لعن المحدّثين والمتكلّمين والمخالفين**" ثمّ ذكر حديث: ((**بينما رجل من أسلم يأكل عند النّبي صلّى الله عليه وسلّم، فجعل يأكل بشماله، فقال: كل بيمينك، قال: لا أستطيع، قال: لا استطعت، قال: فما وصلت يمينه إلى فيه**)) ([2]) ما علاقة الحديث بالمتكلّمين؟! فإذا جاز لنا أن نفهم من عبارة المتكلّمين علم الكلام، جاز لنا أنّ نفهم من المحدّثين علماء الحديث، والكلّ ملعونون إذن! فنلاحظ أنّ ما أتى به لا علاقة له بعلم الكلام.

فحكمه إذن ينطبق على كلّ علم، فإنّه من اشتغل بعلم الحديث أو التّفسير أو الفقه أو الأصول، وترك الكتاب والسنّة لأقوال الرّجال، يضرب بالجريد ويُحمل على الإبل، ويطاف به في العشائر ينادى عليه، هذا جزاء من ترك الكتاب والسنّة، لأنّ العلّة الإعراض عمّا أنزل الله، علما أنّ عبارة الشّافعي قالها لبيان شناعة الإعراض عن النّصوص، وإلاّ ليس هناك حكم في الشّرع يحمل الحاكم على تشريع هذا العقاب.

والإمام أبو حنيفة ردّ على كثير من المبتدعة، حتّى قال كما في سير أعلام النّبلاء: أتان من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطّل، ومقاتل مشبّه ([3]) وصنّف الإمام مالك رسالة في القدر كتبها إلى ابن وهب، قال الذّهبي: وإسنادها صحيح ([4]) وألّف البخاري كتابه المشهور خلق أفعال العباد، ليثبت أنّنا مخلوقون وما يصدر عنّا من أفعال وألفاظ مخلوق مثلنا، والإمام أحمد صنّف كتاب سمّاه الرّد على الجهميّة وموضوعه مسائل كلاميّة، والإمام الطّحاوي صنّف العقيدة الطّحاويّة المشهورة وذكر في مقدّمتها أنّها عقيدة أبي حنيفة وصاحبيه، وذكر فيها مسائل كلاميّة، إذن العلماء ذمّوا علم الكلام الخاص بالمبتدعة الذين أتوا بأقوال منافية لنصوص الكتاب والسنّة أو لمبادئ العقيدة الصّحيحة. ([5])

تعليل الإمام البيهقي لموقف الإمام الشّافعي من نهيه عن علم الكلام

الاستشهاد برأي البيهقي (ت 458 هـ) في هذا الموطن له قيمته العلمية التي لا ينكرها أحد، وشهادته في الشّافعي لها وزنها عند العلماء، لعلوّ كعبه في علوم الشّريعة، ومكانته في المدرسة الشّافعيّة، قال عنه الإمام الذّهبي:"هو الحافظ العلامة، الثبت الفقيه، شيخ الإسلام، تصانيفه عظيمة القدر، غزيرة الفوائد، بلغنا عن إمام الحرمين أبي المعالي الجويني، قال: ما من فقيه شافعي إلاّ وللّشافعي عليه منّة، إلا أبا بكر البيهقي، فإن المنة له على الشّافعي، لتصانيفه في نصرة مذهبه، قلت: أصاب أبو المعالي، هكذا هو، ولو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهبا يجتهد فيه، لكان قادرا على ذلك"([6]) لذلك سيكون تعليله لمواقفه سديدا معتدّا به، كاشفا لنا عن موقفه من علم الكلام كشفا صريحا منصفا.

([1]) ــ ذم الكلام: الصّفحات، ص 25، 39، 45، 49، 55، 58، 178.

([2]) ــ ذم الكلام: ص 284. الحديث أخرجه مسلم عن سلمة بن الأكوع عن أبيه، كتاب الأشربة، باب: آداب الطّعام والشّراب وأحكامهما، رقم 2021.

([3]) ــ سير أعلام النّبلاء: الذّهبي 220/7.

([4]) ــ المرجع نفسه: الذّهبي 88/8.

([5]) ــ انظر: صحيح شرح العقيدة الطّحاوية: حسن بن علي السّقّاف، ص 51 ــ 52.

([6]) ــ سير أعلام النّبلاء: الذّهبي 163/18 ــ 168 بتصرّف.

لقد ألّف كتابا في مناقب الشّافعي نقل فيه مقولاته ومواقفه، وقدّم شواهد تدلّ على إنكار الشافعي للكلام المؤسّس على الهوى والباطل، وليس على الذي يحقّ الحقّ ويبطل الباطل، وبيّن أنّه كان عارفا بعلم الكلام خائضا في بعض مسائله، فقد نقل في كتابه "مناقب الشّافعي" نصوصا تدلّ على ذلك، وبوّب أبوابا لهذا الغرض، منها:" **باب ما يستدلّ به على معرفة الشّافعي بأصول الكلام، وصحّة اعتقاده فيها**"([1]) ونقل مناظرته لحفص الفرد المعتزلي في زيادة الإيمان ونقصانه.([2]) وعقد بابا آخر بعنوان:" **باب ما يؤثر عنه في دلائل التّوحيد**" ونقل مناظرته مع بشر المريسي في مجلس هارون الرّشيد.([3]) وفي باب: **ما يؤثر عن الشّافعي في أسماء الله وصفاته وذاته، وأنّ القرآن كلام الله، وكلامه من صفات**"([4]) ونقل مناظرته لحفص الفرد في القرآن الكريم، وإثباته لعدم صحّة القول بخلق القرآن الكريم.([5]) وقال معلّلا سبب تحريم الشّافعي لعلم الكلام:"سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: أتيت الشّافعي بعدما كلّم حفص الفرد، فقال: غبت عنّا يا أبا موسى، لقد اطّلعت من أهل الكلام على شيء، والله ما توهّمته قط، ولأن يبتلى المرء بجميع ما نهى الله عنه، ما خلا الشّرك بالله، خير من أن يبتليه الله بالكلام، ثمّ قال (أي البيهقي): قلت: إنّما أراد الشّافعي رحمه الله بهذا الكلام حفصا وأمثاله من أهل البدع، وهذا مراده بكلّ ما حكي عنه في ذمّ الكلام وذمّ أهله، غير أنّ بعض الرّواة أطلقه، وبعضهم قيّده، وفي تقييده دليل على مراده" ([6])

وناظر الإمام الشّافعي حفصا الفرد في علم الكلام، وأثبت كلامه المذموم بكلامه المحمود، وقال كما في سير أعلام النّبلاء: كلّ متكلّم على الكتاب والسنّة فهو الجدّ، وما سواه فهو هذيان، وقال: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويُحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر، ينادى عليهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسنّة" ([7]) أي كلّ من تكلّم في علم الكلام فأخذ من الكتاب والسنّة ولم يخالف النّصوص، فهو على الحقّ، وما سوى ذلك كمن جسّم اللّه أو عطّل آياته فهو الهاذي المخطئ، قال محقّق الجزء العاشر من سير أعلام النّبلاء: "جاء على هامش الأصل بخطّ مغاير ما نصّه: حاشية: كلّ هذه الآثار عن الإمام الشّافعي في ذمّ الكلام إنّما هي في كلام المعتزلة، لأنّه لم يكن في ذلك الوقت متكلّم غيرهم، فأمّا الكلام على الوجه الصّحيح، فليس مرادا له، إذ لم يكن ذلك في زمانه، وإنّما ظهرت بعده فليتنبّه" ([8]) وفعلا لأنّ علم الكلام السّني ظهر وانتشر بعد الشّافعي (150 ــ 204 هـ) بكثير على يد أبي الحسن الأشعري (260 ــ 324 هـ) وأبي منصور الماتريدي. (ت 333 هـ)

قال البيهقي معلّقا على كلامه:" وإنّما يعني كلام أهل الأهواء الذين تركوا الكتاب والسنّة، وجعلوا معوّلهم عقولهم، وأخذوا في تسوية الكتاب عليها، وحين حملت إليهم السنّة بزيادة بيان، لنقص أقوالهم، اتّهموا روّاتها وأعرضوا عنها، فأمّا أهل السنّة فمذهبهم في الأصول مبني على الكتاب والسنّة، وإنّما أخذ من أخذ منهم في العقل إبطالا لمذهب من زعم أنّه غير مستقيم على العقل، كما أنّ أهل الأهواء كانوا يحضرون مجالس السّلاطين، فاستحبّ الشّافعي ترك الكلام تورّعا، لئلاّ يختلط أصحابه بأهل الأهواء، عندما يدعون إلى مجالسهم للمناظرة، ولكيلا يكون ذلك سببا لمحبّتهم، ولهذا قال لأبي يعقوب البويطي رحمه الله (ت 231 هـ):" أمّا أنت يا أبا يعقوب فتموت في حديدك، لأنّه كان شديدا

([1]) ــ مناقب الشّافعي: البيهقي 385/1.

([2]) ــ المرجع نفسه:387/1.

([3]) ــ المرجع نفسه:399/1.

([4]) ــ المرجع نفسه:403/1.

([5]) ــ المرجع نفسه:407/1 ــ 409.

([6]) ــ المرجع نفسه:453/1 ــ 454.

([7]) ــ سير أعلام النبلاء: شمس الدّين الذّهبي 10/ 29.

([8]) ــ محمّد نعيم العرقوسي: هامش سير أعلام النبلاء للذّهبي 10/ 28.

على أهل البدع ذابا بالكلام عن أهل السنّة، فدعي إلى القول بخلق القرآن فامتنع، فحمل إلى العراق مقيّدا بالحديد فمات محبوسا، ثابتا على دينه صابرا على ما أصابه". ([1])

ثمّ قال:" وفي كلّ ذلك دلالة على أنّ استحباب من استحبّ من أئمّتنا ترك الخوض في الكلام، إنّما هو للمعنى الذي أشرنا إليه، وأنّ الكلام المذموم إنّما هو كلام أهل البدع الذي يخالف الكتاب والسنّة، فأمّا الكلام الذي يوافق الكتاب والسنّة، ويبيّن بالعقل والعبرة، فإنّه محمود مرغوب فيه عند الحاجة" ([2])

ثمّ قال: قال الشّافعي: "المحدثات من الأمور ضربان: أحدهما: ما أحدث يخالف كتابا أو سنّة أو أثرا أو إجماعا، فهذه البدعة الضّلالة، والثّانية ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا، وهذه محدثة غير مذمومة". قال البيهقي معلّقا:" فكذا منظرة أهل البدع إذا أظهروها وذكروا شبههم منها وجوابهم عنها، وبيان بطلانهم فيها، وإن كانت من المحدثات فهي محمودة، ليس فيها ردّ ما مضى، وقد سئل النّبي صلّى الله عليه وسلّم عن القدر فأجاب، وسئل عنه بعض الصّحابة فأجابوا، غير أنّهم كانوا يكتفون بقول النّبي صلّى الله عليه وسلّم ثمّ بعده بالخبر عنه، وأهل البدع في زماننا لا يكتفون بالخبر ولا يقبلونه، فلا بدّ من ردّ شبههم، إذا أظهروها بما هو حجّة عندهم" ثمّ قال: قال الشّافعي كلّ متكلّم على الكتاب والسنّة فهو الجِدُّ الذي يجب، وكلّ متكلّم على غير أصل كتاب ولا سنّة فهو الهذيان" قال البيهقي:" وفي هذه الحكاية كالدّال على أنّه إنّما كرّه من الكلام ما ليس له أصل في الكتاب أو السنّة"([3])

وقد صرّح ابن تيمية (ت 728 هـ) أنّ السّلف لم يذموا علم الكلام بإطلاق، إنّما ذموا جانبه الحامل للباطل، فقال: في درء التّعارض تحت عنوان: جواز مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم، "فالسلف والأئمة لم يذموا الكلام لمجرّد ما فيه من الاصطلاحات المولّدة، كلفظ الجوهر والعرض، والجسم وغير ذلك، بل لأنّ المعاني التي يعبّرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام، ما يجب النهي عنه، لاشتمال هذه الألفاظ على معان مجملة في النفي والإثبات..فإذا عُرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات، ووزنت بالكتاب والسنة، بحيث يثبت الحق الذي أثبته الكتاب والسنة، وينفى الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة كان ذلك هو الحق...والسّلف والأئمّة الذّين ذمّوا وبدّعوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض، تضمّن كلامهم ذمّ من يدخل المعاني التّي يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ في أصول الدّين، في دلائله ومسائله نفيا وإثباتا، فأمّا إذا عُرِفت المعاني الصّحيحة الثّابتة بالكتاب والسنّة، وعُبّر عنها لما يفهم بهذه الألفاظ ليتبيّن ما وافق الحقّ، من معاني هؤلاء وما خالفه، فهذا عظيم المنفعة، وهو من الحكم بالكتاب بين النّاس فيما اختلفوا فيه، كما قال تعالى: **((كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ))** [البقرة 213] ([4])

وهذا الكلام النّفيس يعلّمنا أن نحكم على الرّأي بالنّظر إلى مضمونه، وليس بحبس أنفسنا على تسميته فلا مشاحة في الاصطلاح، فالمعاني الباطلة هي التّي يجب أن تنبذ، أمّا المعاني الصّحيحة فيجب أن تؤخذ، وهذا لا يخصّ علم الكلام بل سائر العلوم، لأنّنا مكلّفون باتّباع الحقّ ونبذ الباطل.

رأي الرّازي في نهي الشّافعي عن علم الكلام: لا تخفى على الدّارسين مكانة الرّازي العلمية، ورسوخ قدمه في علم الأصلين، وهو العلم الشّافعي الذي سارت بتصانيفه الرّكبان، قال فيه الذّهبي على الرّغم من تحامله عليه: العلامة الكبير

([1]) ــ مناقب الشّافعي: البيهقي 465/1 بتصرّف.

([2]) ــ المرجع نفسه 467/1 بتصرّف.

([3]) ــ المرجع نفسه: 469/1 ــ 470 بتصرّف.

([4]) ــ درء التّعارض العقل والنّقل: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية 43/1 ــ 45.

ذو الفنون، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، الأصولي المفسر، كبير الأذكياء والحكماء والمصنفين، انتشرت تواليفه في البلاد شرقا وغربا، وكان يتوقد ذكاء. ([1])

قد تصدّى رحمه الله للردّ على هذه الشّبهة، فبعد أن نقل إنكاره لعلم الكلام، قال: "ممّن يتمسّك بهذه الرّوايات، وهم الحشوية وكتبة الحديث، قالوا: لا شكّ أنّ الشّافعي كان إماما من أئمّة الإسلام، وكان عظيم القدر، عالي الدّرجة، فلمّا أظهر الإنكار على هذا العلم علمنا أنّه مذموم، وحاصل الكلام: أنّ هذه الرّوايات دلّت حصول العداوة بين الشّافعي وبين أصحاب علم الكلام، فمن اعتقد أنّ الكلام علم شريف استدلّ به على الطّعن في الشّافعي، ومن اعتقد أنّ الشّافعي إمام كامل، فقد استدلّ به على الطّعن في علم الكلام". ([2])

ثمّ تابع كلامه قائلا:" وأمّا نحن فنعتقد في أنّ علم الكلام أشرف العلوم وأجلّها، وفي أنّ الشّافعي أفضل المجتهدين وأعلمهم فلا بدّ لنا من التّوفيق، وطريق ذلك: أن نحمل طعن الشّافعي في علم الكلام على هذه التّأويلات:

الأوّل: وقعت فتن عظيمة بسبب خوض النّاس في مسألة القرآن، وأهل البدع استعانوا بالسّلطان، وقهروا أهل الحق، ولم يلتفتوا إلى دلائل المحقّقين، فلمّا عرف الشّافعي أنّ البحث في هذا العلم لم يكن للّه في ذلك الزّمان، بل كان لأجل الدّنيا والسّلطنة تركه وأعرض عنه، وذمّ من اشتغل به.

الثّاني: ذلك الذّم مصروف إلى كلام أهل البدع، ومثاله: اتّفق الفقهاء على أنّ القياس حجّة في الشّرع، ثمّ ظهر النّقل المتواتر من الصّحابة والتّابعين في ذمّ القياس، فعند هذا قال الفقهاء: ذلك الذمّ مصروف إلى الأقيسة الفاسدة، الواقعة في معارضة النّصوص، فهكذا ههنا نقول: بأنّ الذمّ العظيم المنقول عن الشّافعي للكلام، يجب صرفه إلى الكلام الذي كان أهل البدع ينصرونه ويعوّلون عليه"([3]) والذي يدلّ على وجاهة هذه التّأويلات وجوه:

الأوّل: أنّ الطّعن في علم الكلام طعن في معرفة الله ومعرفة رسوله واليوم الآخر، لأنّ من مهام هذا العلم التّعريف بأركان الإيمان تعريفا مبنيا على اليقين، وذلك غير لائق بالمسلم فضلا عن شيخ المجتهدين، وقدوة أهل الدّين، ولا يجوز أن يقال: كان من مذهبه أنّ الدّين إنّما يستفاد من متابعة الأسلاف، لأنّ هذا الطّريق مذموم في القرآن، كما قال تعالى حكاية عن الكفّار: ((**وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ**)) [الزّخرف 23]

الثّاني: إنّ هؤلاء الذّين يقدحون في النّظر العقلي، إنّما يقدحون فيه بنظر العقل، فحاصل كلامهم يرجع إلى إبطال العقل بالعقل.

الثّالث: أنّ الشّافعي اعترف أنّه يعرف الكلام، ويدلّ عليه ما رواه الحافظ البيهقي في مناقب الشّافعي بإسناده عن المزني، أنّه قال: دار بيني وبين رجل مناظرة فسألني عن كلام، إن صحّ كاد أن يشكّكني في ديني، فجئت إلى الشّافعي فقلت: كان من الأمر كيت وكيت، فقال الشّافعي: هذه مسألة الملحدين، والجواب عنها كيت وكيت، قال البيهقي وهذا يدلّ على حسن معرفة الشّافعي بالكلام، وإلاّ لما قدر على الجواب عن تلك الشّبهة"([4]) وقد عقّب البيهقي على هذه الحادثة بقوله:"ثمّ علّمه جواب ما أورد عليه، حتى زالت عنه تلك الشّبهة وفي ذلك دلالة على حسن معرفته بذلك، وأنّه يجب الكشف عن تمويهات أهل الإلحاد عند الحاجة إليه، وأراد بالكلام ما وقع فيه أهل الإلحاد من الإلحاد، وأهل البدع من البدع."([5])

([1]) ــ سير أعلام النبلاء: للذّهبي 21/ 500 ــ 501.

([2]) ــ مناقب الشّافعي: فخر الدّين الرّازي، ص 102 ــ 103.

([3]) ــ المرجع نفسه: ص 103بتصرّف.

([4]) ــ مناقب الشّافعي: الرّازي، ص 104 ــ 105.

([5]) ــ مناقب الشّافعي: البيهقي 458/1.

وممّا يدلّ على معرفته بعلم الكلام، قول تلميذه وناشر مذهبه إسماعيل بن يحيى المزني ([1]) (ت 264 هـــ):" كنّا نتناظر في الكلام فخرج إلينا الشّافعي وسمع بعض ما كنّا فيه، فرجع عنّا، فما خرج إلينا إلاّ بعد سبعة أيّام، ثمّ خرج فقال: ما منعني من الخروج إليكم علّة عرضت، ولكن لما سمعتكم تتناظرون فيه، أتظنّون أنّي لا أحسنه؟ لقد دخلت فيــه حتّى بلغت فيه مبلغا"([2])

قال الرّازي:" حضرت مجلس بعض الحشوية، فأخذ يطعن في علم الكلام ويذمّه، فذكرت قوله تعالى حكاية عــن قول إبراهيم عليه السّلام لأبيه: ((**يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَــيْئًا**)) [مــريم 42] فلمّــا شرعت في الكلام، قلت إنّ اللّه بيّن في هذه الآية أنّ الخليل كان يذكر أنواع الدّلائل في علم التّوحيد، فكان يتبــع ذكــر الدّلائل بذكر النّصائح، وهو قوله تعالى: ((**يَا أَبَتِ لا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا**)) [مريم 44] ثمّ حكى تعالى عن أبيه أنّه قابل تلك الدّلائل بالتّقليد والإصرار على الإنكار، فقال: ((**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْــتَ عَــنْ آلِهَتِــي يَــا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**)) [مريم 46] فكلّ من نصر علم الأصول، وقرّر دلائل التّوحيد كان على مذهب إبراهيم الخليل، واستوجب التّعظيم المذكور، في قوله تعالى: ((**وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِــهِ نَرْفَــعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ**)) [الأنعام 83] وكلّ من أنكر علم الأصول، وأصــرّ علــى التّقليــد ومتابعــة الأسلاف كان على دين آزر، والد إبراهيم، ومتّبعا لطريقته في الجهل والضّلال" ([3])

الشّبهة السّابعة: حيرة علماء الكلام ورجوعهم عمّا كانوا عليه وندمهم على اشتغالهم به

زعم خصوم المتكلّمين أنّ إمام الحرمين الجويني، والفخر الرّازي وغيرهما من أئمّة الأشاعرة، رجعــوا آخــر حياتهم عمّا كانوا عليه من الاعتقاد، وزعموا أنّ هؤلاء قالوا: نموت على ما عليه العجائز، وأنّهم أوصوا بــذلك، وهــذا يدلّ على بطلان مذاهبهم.

الردّ على الشّبهة السّابعة: مذهب المتكلّمين له جانبان، **الأوّل:** يتعلّق بردّ الشّبهات التّي واجهتها العقيدة الإسلامية مــن الدّاخل والخارج، **والثّاني:** يتعلّق بشرح قضايا الاعتقاد للمسلمين، وهنا نجد أنفسنا أمام تساؤلات تطرح نفسها بإلحــاح، هل ندموا على دفاعهم عن الإسلام؟ أم على شروحهم؟ وهل نقل ندمَهم تلامذتُهم أم خصومهم؟ وهــل التــزم أتبــاعهم بوصاياهم؟ أم لم يلتزموا بها؟ وما هو الشّيء الذّي ندموا عليه وتراجعوا عنه، إذا صحّ تراجعهم؟ هل كانوا مصيبين في إعلانهم تراجعهم؟ أم كانوا مخطئين؟ هذا ما سنكشف عنه فيما يلي:

أوّلا: الدّفاع عن الإسلام واجب شرعي ومبدأ قرآني ومنهج نبوي لا ينكره إلاّ من جهل هذا الدّين وأعرض عن مــنهج الأنبياء والمرسلين، وهذا المبدأ معلوم من الدّين بالضّرورة.

ثانيا: أمّا فيما يتعلّق بشروحهم لمسائل العقائد، فلم يبتدعوا شرحا مخالفا للنّصوص القرآنية أو الأحاديث النّبويّــة حتّــى يضطرّوا للتّراجع والنّدم، فكتبهم مطبوعة إلى يومنا هذا، فاتّهامهم بالابتداع وندمهم يفرض على المدّعي البيّنة، فالبيّنــة على من ادّعى كما يقال، فإذا عجز المدّعي على البرهنة على صحّة دعواه، وجب عليه التّراجع عن حكمه عليهم ظلما، فالخطأ والوهم لا ينجو منه أحد، أمّا إذا أصرّ على اتّهامهم دون دليل، فيكون قد وقع في الكــذب والبهتــان، والكــذّاب مذموم شرعا، ولا يؤخذ منه دين، فالأولى له أن يصلح نفسه، قبل أن يتكلّم في غيره، فالغيرة علــى ديــن الله تقتضــي الالتزام بأحكامه، علما أنّه يجب على من سلك مسلك التّنبيه على أخطاء العلماء، أنّ يسلكه مع سائر العلماء، ولو كــانوا من مذهبه، أمّا ادّعاء العصمة لمن يقلّدهم، والتّستّر على أخطائهم، وتصيّد أخطاء خصومه، بحجّة حراسة التّوحيد وعدم الخوف من العباد، فهو عبث بالدّين وعبادة للمخلوقين.

([1]) ــ قال الشّافعي: المزني ناشر مذهبي، قال الذّهبي:كان قليل الرّواية، لكن رأسا في الفقه. انظر: سير أعلام النّبلاء: الذّهبي 494/12.

([2]) ــ المرجع نفسه: البيهقي 459/1.

([3]) ــ مناقب الشّافعي: الرّازي، ص 105 ــ 106.

ثالثا: لو فرضنا أنّ هؤلاء الذّين اتُّهِموا بالرّجوع عن مذاهبهم قد رجعوا فعلا، فهل يعدّ رجوع بعض الأفراد عن مذهبه دليلا على فساده؟ والجواب البديهي الذّي يقرّه الواقع، أنّ رجوع بعض الأفراد عن مذاهبهم لا يدلّ على فساده، وإلاّ حكمنا بفساد الإسلام بسبب ردّة كثير من الذّين آمنوا به ثمّ ارتدّوا عنه، مثاله: عبد الله بن سعد بن أبي سرح، أخو عثمان بن عفان من الرضاعة، فقد كان يكتب لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فارتدّ فأمر بقتله، فجاء به عثمان بن عفّان يوم الفتح، وشفع له وأعلن إسلامه. ([1])

وربيعة بن أمية بن أبي خلف، أسلم يوم الفتح وشهد حجة الوداع، وكان أحد الذين وقفوا ينقلون خطبة الرسول إلى الناس يومها، فوقف تحت ناقة الرسول صلى الله عليه وسلم، يصرخ في الناس بصوته الجهوري بما يسمعه منه من كلمات، بقي مسلمًا طوال فترة خلافة أبي بكر، وفي خلافة عمر مارس زواج المتعة مع إحدى النساء فحملت له، ثم شرب الخمر فنفاه عمر إلى خيبر، ومن هناك هرب إلى هرقل وتنصّر. ([2])

ولقد تعلّمنا من ديننا أن نجعل الكتاب والسنّة ميزانا نزن بهما الآراء، فإذا أردنا معرفة فساد مذهب أو صحّته وجب علينا عرضه عليهما، فإن وافقهما حكمنا بصحّته، وعلمنا أنّه من مذاهب أهل الحق، وإن خالفهما حكمنا بفساده، ولو اتّبعه الكثير من النّاس، وإذا كانت فيه بعض الآراء المخالفة وجب أخذ الموافق وترك المخالف، وعليه فإنّ النّصوص هي الحاكمة على الرّجال والآراء، وهم تابعون لها، وليس العكس.

دعوى تراجع إمام الحرمين عن علم الكلام :الادّعاء أنّ إمام الحرمين تراجع مبنيّ على هذه الرّواية قال، قال الحافظ محمّد بن طاهر: سمعت أبا الحسن القيرواني الأديب وكان يختلف إلى درس الأستاذ أبي المعالي في الكلام، يقول: سمعت أبا المعالي اليوم يقول:"يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به." فهل تدلّ هذه الرّواية على فساد مذهبه في الكلام؟ ([3])

الردّ على هذه الشبهة

أولا: الحكم على الآراء والأفكار لا يكون بنسج الحكايات والرّوايات الخرافية، فالعلماء يناقشون من خلال ما كتبوا وليس ما يرويه عليهم خصومهم، ثمّ إن هذا الادّعاء ما هو إلاّ مجرّد اتّهامات مبهمة دون برهان، فما المقصود من قوله: فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به؟! بل إنّ الواقع الذي لا مرية فيه، أنّ الذين اشتغلوا بعلم الكلام كانوا من فحول العلماء في مختلف فنون الشريعة، كالقشيري (ت 465 هـ) والغزالي (ت 505 هـ) والرازي (ت 606 هـ) والآمدي (ت 631 هـ) والعز بن عبد السّلام (ت 660 هـ) والقرطبي (ت 671 هـ) وابن دقيق العيد (ت 702 هـ) وابن خلدون (ت 808 هـ) والسيوطي (ت 911 هـ) وغيرهم، ثمّ إذا قال هذه العبارة في الدّرس لماذا لا يرويها تلامذته عنه، وهم من الكثرة والانتشار ما يدعوهم إلى رواية أخباره!؟ بل إنّ كتبه في علم الكلام كالشامل في أصول الدّين والإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد سارت به الرّكبان.

ثانيا: لا يمكن الاطمئنان لصحّة هذه الرّواية فالإمام تاج الدين السّبكي (ت 771 هـ) الذّي أرّخ للشّافعيّة والأشاعرة كذّبها حيث قال: يشبه أن تكون هذه الحكاية مكذوبة، وابن طاهر عنده تحامل على إمام الحرمين، والقيرواني المشار إليه رجل مجهول، ثمّ هذا الإمام العظيم الذّي ملأت تلامذته الأرض، لا ينقل هذه الحكاية عنه إلاّ رجل مجهول، ولا تعرف من غير طريق ابن طاهر، إنّ هذا لعجيب، وأغلب ظنّي أنّها مكذوبة افتعلها من لا يستحي، وما الذّي بلغ به علم الكلام؟ أليس قد أعزّ اللّه به الحقّ؟ وأظهر به السنّة؟ وأمات البدعة؟ ([4])

([1]) ــ سير أعلام النبلاء: للذّهبي 3/ 33.

([2]) ــ الإصابة في تمييز الصّحابة: ابن حجر العسقلاني، ترجمة رقم 2634 ص 458.

([3]) ــ سير أعلام النبلاء: للذّهبي 18/ 474، طبقات الشّافعيّة الكبرى 186/5.

([4]) ــ انظر: سير أعلام النّبلاء: الذّهبي 474/18. طبقات الشّافعيّة الكبرى: تاج الدّين السّبكي 186/5.

ثالثا: لو كانت هذه الرّواية صحيحة لكان أولى به وهو مشرف على الموت أن يحاول استدراك ما ارتكبه من سوء، كأن يأمر بإحراق كتبه، والتّوقّف عن نشر علمه.

ثمّ إنّنا نتساءل متعجّبين أين كان علماء الأمّة! كيف يتركونه وهو منحرف في عقيدته أن ينظّر لهم في الأصلين، ولا يعترضون عليه!

رابعا: لو كانت وصيّته صحيحة لنفّذها تلامذته وانقطع أتباع مذهبه عن هذا العلم، لكن شيء من هذا لم يحصل، بل تخرّج على يديه حجّة الإسلام وأعجوبة الزّمان أبو حامد الغزالي كما وصفه الذّهبي، وهو من أئمّة المتكلّمين وفرسانه المتفوّقين.

دعوى قول إمام الحرمين أموت على دين العجائز: عن الحسن بن العبّاس الرّستميّ قال: حكى لنا أبو الفتح الطّبري الفقيه، قال دخلنا على أبي المعالي في مرضه فقال:" اشهدوا عليّ أنّي رجعت عن كلّ مقالة يخالف فيها السّلف وأنّي أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور" ([1])

الردّ على شبهة تمني الموت على دين العجائز: هل عقائد العجائز حجّة نعتمد عليها، ومقياس نقيس بها عقائدنا؟ ألا يدلّ التّسليم بهذا القول على الإعراض عن النّصوص وأخذ العقيدة تقليدا؟ أليس العجائز الأكثر عرضة للخطأ وقبول الخرافات؟ أليس العجائز أكثر تعصّبا لعقائدهم التّي أخذوها تقليدا ولو كانت فاسدة؟ لو كان إيمان العجائز ممّا يصلح أن يقتدى به، لأمرنا اللّه باتّباع العجائز الذّين عايشوا نزول الوحي، إنّنا مطالبون بالتّمسّك بدين اللّه الذّي جاء به رسول اللّه، وليس بدين العجائز.

أمّا إذا فهمنا من عبارته أنّ العجائز أنّه إذا اعتقدوا شيئا تشبّثوا به بحيث يتعذّر تركه، ممّا يدلّ على أنّه لم يكن مطمئنا لما آمن به فلا نسلّم بهذا، ويجب على المدّعي أن يثبت العقائد التّي شكّ فيها الجويني، لماذا لا نجد هذه التّصريحات في كتبه وإملاءات تلامذته!

أمّا قوله اشهدوا عليّ أنّي رجعت عن كلّ مقالة أخالف فيها السّلف، إذا سلّمنا بصحّتها، فماذا تعني؟

هل نفهم منها أنّه خالف السّلف؟ لم نجد في عقيدته شيئا خالف فيه السّلف، ومن يقول خلاف ذلك فعليه بالبيّنة، وهل نفهم من مقولته أنّه كان مبتدعا؟ وعندما أدركه الموت تاب ورجع إلى مذهب السّلف، ممّا يدلّ على فساد مذهبه؟ لا يمكن أن نستنتج هذه الاستنتاجات، إنّما غاية كلامه أنّه لم يدّع العصمة لنفسه، وأنّه يوصي أتباعه أن لا يتّبعوه إذا ما اكتشفوا له خطأ، والمصيبة إذا ادّعى أحد العصمة لفهمه أو لشيخه أو لعلماء مذهبه، وتعامل معهم على أساس هذه العصمة، فهذا تسوية بربّ العالمين، وهذا هو الشّرك بعينه.

علما أنّ عبارة مخالفة السّلف تحتاج إلى ضبط، فما المقصود بمذهب السّلف؟ وهل يمكن للمدّعي أن يدلّنا عليه؟ ويرشدها لمصدر نجد فيه هذا المذهب؟ ثمّ إذا كان قصده مخالفة إجماعهم في أمر عقدي فهذا مستبعد، لأنّ المسلم العادي لا يقع فيه عادة، فكيف بعالم من منظّري علماء الإسلام؟! أمّا إذا قصد مخالفة أقوال آحادهم، فهذا ممكن حيث يتعذّر أن يوافق هؤلاء الآحاد جميعا، لأنّهم اختلفوا في اجتهاداتهم، على الرّغم من التفافهم حول النّصوص و تمسّكهم بها وعدم تقديم شيء عليها، وهنا قد يتّفق مع بعضهم ويخالف البعض الآخر، ثمّ إنّنا إذا اعتبرنا عبارته تراجعا عن مذهبه ودليلا على فساده، لحكمنا بفساد مذاهب كبار علماء المسلمين، فهذا أبو حنيفة يقول لأبي يوسف: لا تكتب كلّ ما تسمع فإنّي قد أرى الرّأي اليوم وأتركه غدا، وأرى الرّأي غدا وأتركه بعد غد، وقال الإمام مالك: إنّما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي، فكلّ ما وافق الكتاب والسنّة فخذوه، وكلّ ما لم يوافق الكتاب والسنّة فاتركوه، وقال ليس بعد النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم إلاّ ويؤخذ من قوله ويردّ، وقال الإمام الشّافعي: من استبان له سنّة عن رسول اللّه خلاف ما

([1]) ــ طبقات الشّافعيّة الكبرى: السّبكي 186/5.

قلت، فالقول ما قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم، وهو قولي ([1]) فهل نحكم على هؤلاء بالضّلال وندعوا النّاس إلى هجر مذاهبهم؟ طبعا لا، وعلى هذا الأساس يجب نحاكم الجويني إذا سلّمنا بصحّة ما نسب إليه.

دعوى تراجع فخر الدّين الرّازي عن علم الكلام: ذكر الذّهبي في ترجمة الرّازي ما نصّه: وقد اعترف في آخر عمره حيث يقول: لقد تأمّلت الطّرق الكلاميّة والمناهج الفلسفيّة، فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطّرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ((**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**)) [طه 05] ((إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ)) [فاطر 10] واقرأ في النّفي: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)) [الشّورى 11] ومن جرّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي ([2]) ونقل ابن تيمية أبياتا نسبها للفخر الرّازي أنّه قالها في كتابه أقسام اللّذات، وفي بعض كتبه أيضا وذكرها أيضا السّبكي، دون ذكر مصدرها أو سندها، وهي تدلّ حسب فهم منكري دراسة علم الكلام على تراجعه عن هذا العلم، وهي:

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذى و وبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

الردّ على دعوى تراجع الرّازي عن علم الكلام :الأبيات التّي نسبت له لم نعثر عليها في كتبه، أمّا كتاب أقسام اللّذات فإنّنا لم نجده أصلا، وإلى حدّ الآن لا يمكن الجزم بنسبتها إليه رحمه اللّه، ولو افترضنا أنّها صحيحة لا يمكن أن نفهم منها أنّه ينهى عن علم الكلام، ثمّ إذا كان علم الكلام مذموما ، لما يقدم عليه ابن تيمية ولا يُنْكَرُ عليه؟!

وهناك مؤشّرات قويّة تدل على أنّ هذه الأبيات لا تمتّ بصلة لعلم الكلام، فضلا عن الدّعوة إلى عدم الاشتغال به، ثمّ إذا أراد أن ينهى عنه لصرّح بكلام بيّن، فلا يحتاج إلى هذه الأبيات أو إلى ألغاز لتحقيق غرضه، ومن المعلوم أنّ ابن تيمية وكثير من الحنابلة وهم خصوم المتكلّمين يروّجون هذا الكلام، ولو أنصفوا لعلموا أنّ وصيّته تدل دلالة قاطعة على خلاف ما يدّعون، ويظهر للدّارس المنصف انتفاء العلاقة بين هذه الأبيات والنّهي عن علم الكلام، للمبرّرات الآتية.

أوّلا: علّق الدّكتور محمّد رشاد سالم محقّ كتاب درء تعارض العقل والنّقل أثناء عرضه لهذه الأبيات، قائلا:" لم أجد هذا النّص فيما بين يدي من كتب الرّازي سواء المطبوع منها والمخطوط، ويذكر ابن تيمية أنّ الرّازي كان يتمثّل بهذا النصّ في كتابه " أقسام اللّذّات" وهذا الكتاب مخطوط بالهند، ولم يذكره كارل بروكلمان في مؤلّفات الرّازي، وكثير ما يذكر ابن تيمية هذا النّص في كتبه. انظر مثلا: مجموع فتاوى ابن تيمية (ط الرّياض) 71/4 الفرقان بين الحقّ والباطل ص 97 من مجموعة الرّسائل الكبرى ط صبيح، معارج الوصول، ص 185 من المجموعة السّابقة. ([3]) وكذلك الذّهبي لم يذكر هذا الكتاب في مؤلّفات الرّازي أثناء ترجمته له في تاريخ الإسلام.([4])

ثانيا: قول الذّهبي وقد اعترف في آخر عمره حيث يقول: لقد تأمّلت الطّرق الكلاميّة والمناهج الفلسفيّة، فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطّرق طريقة القرآن...إلخ فيه تحريف لكلامه، واتباع لشيخه ابن تيمية، وهذا لا يليق بحافظ من أعظم حفّاظ المسلمين، لاسيما وقد روى وصيّته بأمانة في موطن آخر كما سنبيّن هذا، وهنا نتساءل، هل ادّعى يوما أنّ أدلّة المتكلّمين أرقى من أدلّة القرآن حتّى يحتاج إلى الاعتراف؟ .

([1]) ــ انظر: مقدّمة كتاب صفة صلاة النّبي من التّكبير إلى التّسليم كأنّك تراه: ناصر الدّين الألباني، تحت عنوان " أقوال الأئمّة في اتّباع السنّة وترك أقوالهم المخالفة لها " فقد جمع أقوال هؤلاء الأئمّة، ص 45 وما بعدها.

([2]) ــ درء تعارض العقل والنّقل: ابن تيمية 160/1. سير أعلام النّبلاء: الذّهبي 501/21. طبقات الشّافعيّة الكبرى: التّاج السّبكي 96/8.

([3]) ــ هامش درء تعارض العقل والنّقل لابن تيمية 160/1.

([4]) ــ تاريخ الإسلام: شمس الدّين الذّهبي 211/43 ــ 223.

ثالثا: إذا راجعنا إلى ما كتبه ابن تيمية وابن القيّم في شأن التّراجع والأبيات المنسوبة إليه، نجد أنّفسنا أمـــام إشـــكالات لاضطراب الرّوايات، كما تدلّ على أنّ الأبيات سيقت في معرض بيان أمر لا علاقة له بعلم الكلام.

أمّا عن الاضطراب الواقع في الرّوايات فتكمن فيما يلي:

الفرق الأوّل: قال ابن تيمية في درء التّعارض: "لقد تأمّلت الطّرق الكلاميّة والمناهج الفلسفيّة، فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطّرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات، ثمّ قال: واقرأ في النّفي"

ــ أمّا ابن القيم فيقول في مفتاح دار السّعادة: ولقد تأمّلت الكتب الكلاميّة و المناهج الفلسفية...إلخ و هنا نتســاءل: هــل اللّفظ الموجود في الكتاب المزعوم: الطّرق الكلامية، أم الكتب الكلامية؟ ولماذا يشتغل ابن تيمية وابن القيم بعلم الكلام؟

الفرق الثّاني: قالا في الكتابين المذكورين: اقرأ في الإثبات: ((**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْـتَوَى**)) [طــه 05] ((**إِلَيْــهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**)) [فاطر 10] واقرأ في النّفي: ((**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**)) [الشّورى 11] ومن جرّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي، علما أنّ ابن القيّم يقدّم آية فاطر على آية الشّورى.

ــ لكنّه في اجتماع الجيوش الإسلامية يذكر أمرا مخالفا، فيقول: فاقرأ في التّنزيه قوله تعالى: ((**وَاللَّــهُ الْغَنِــيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ**)) [محمّد 38] وقوله تعالى: ((**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**)) [الشّورى 11] وقوله تعالى: ((**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**)) [الإخلاص 01] و اقرأ في الإثبات قوله: ((**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**)) [طــه 05] وقولــه تعالى: ((**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**)) [فاطر 10] وقوله تعالى: ((**قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ**)) [النّساء 78] وفي تنزيهه عمّا لا ينبغي قوله تعــالى: ((**مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ**)) [النّساء 79]

الفرق الثّالث: قال ابن تيمية: وأنشد أبو عبد الله في غير موضع من كتبه مثل كتاب أقسام اللّذات لما ذكر أنّ هذا العلــم أشرف العلوم وأنّه ثلاث مقامات: العلم بالذّات، والصّفات، والأفعال وعلى كلّ مقام عقدة، فعلم الذّات عليه عقــدة، هــل الوجود هو الماهيّة؟ وعلم الصّفات عليه عقدة، هل الصّفات زائدة على الذّات، أم لا؟ وعلم الأفعال عليه عقدة: هل الفعل مقارن للذّات أو متأخّر عنها؟ ثمّ قال: ومن الذّي وصل إلى هذا الباب، أو ذاق من هذا الشّراب؟ ثمّ أنشد الأبيات.وبعدها قال: لقد تأمّلت الطّرق الكلاميّة والمناهج الفلسفيّة، فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطّرق طريقة القرآن.

ــ أمّا ابن القيم فقد ذكر في اجتماع الجيوش الإسلامية أمرا مغايرا، كأنّنا أمام كتاب آخر، وموضــوع مغــاير، قال:" كتاب أقسام اللّذات الذي صنّفه في آخر عمره، وهو كتاب مفيد، ذكر فيه أقسام اللّذات وبيّن أنّها ثلاثة:

الحسيّة: كالأكل والشّرب والنّكاح واللّباس.

واللّذة الخيالية الوهمية: كلذّة الرّياسة والأمر والنّهي والتّرفّع ونحوها.

واللّذّة العقليّة: كلذّة العلوم والمعارف، وتكلّم عن كلّ واحد من هذه الأقسام، إلى أن قال:

وأمّا اللّذّة العقلية: فلا سبيل إلى الوصول إليها، والتّعلّق بها، فلهذا السّبب، نقول: يا ليتنا بقينا على العدم الأوّل، وليتنا ما شاهدنا هذا العالم، وليت النّفس لم تتعلّق بهذا البدن، وفي هذا المعنى قلت:

نهــايــة إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسومنـــا وحاصــل دنيـــانـــا أذى و وبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنـــا سوى أن جمعنــا فيه قيل وقالـــــوا

وكم قــد رأينا من رجال و دولــة فبــادوا جميعــا مسرعين وزالــوا

وكم من جبال قد علت شرفاتهــا رجـــال فزالــوا والجبــال جبــال

نلاحظ الفرق الشّاسع بين اللّذات المذكورة عند ابن تيمية، والتّي عند ابن القيّم، فعند ابن تيمية تتعلّق بصفات الله، بينما عند ابن القيّم بشهوات الإنسان وغرائزه.

عند ابن تيمية لذّة معرفة الصفات متعذّرة المنال، بينما عند ابن القيم لذّة المعارف العقليّة.

الفرق الرّابع: بعد الأبيات عند ابن تيمية، قال الرّازي: لقد تأمّلت الطّرق الكلاميّة ... إلخ ، أمّا عند ابن القيّم، فقد قال:" واعلم أنّه بعد التّوغّل في هذه المضائق والتّعمّق في الاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق رأيت الأصوب والأصلح في هذا الباب: طريقة القرآن العظيم، والفرقان الكريم، وهو ترك التّعمّق والاستدلال بأقسام أجسام السّموات والأرضين على وجوب ربّ العالمين، ثمّ المبالغة في التّعظيم من غير خوض في التّفاصيل، فاقرأ في التّنزيه...

لقد تبيّن بهذه العرض اضطراب النّصوص حتّى أنّنا أمام كتابين، مختلفين، كما أنّ الأبيات لا تتعلّق بالنّهي عن علم الكلام أو النّدم على الاشتغال به البتّة، أمّا عن عبارته:" لقد تأمّلت الطّرق الكلاميّة والمناهج الفلسفيّة، فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا، فغير صحيحة، فهو لم يقلها البتّة، وهنا نتساءل، أيجوز تحريف كلامه، لإثبات وجهة نظرهم؟ ألا يعدّ هذا افتراء وبهتانا؟ ندع الحكم للقارئ بعد عرض وصيّته.

وصيّة الرّازي كاملة: أمّا عن وصيّته فقد نقلها الذّهبي كاملة في تاريخه، ونقلها عنه تلميذه السّبكي في طبقاته، و سأعتمد على رواية الذّهبي كما جاءت دون تصرّف في ألفاظها، وهي وصيّة جديرة بالاهتمام لما حملته من معاني التّذلّل والافتقار إلى اللّه، وهو ما يجب على المسلم أن يحمله في وجدانه طيلة حياته. قال الذّهبي: أوصى بهذه الوصيّة لما احتضر، لتلميذه إبراهيم بن أبي بكر الأصبهاني:

نصّ الوصيّة:يقول العبد الرّاجي رحمة ربّه، الواثق بكرم مولاه، محمّد بن عمر بن الحسين الرّازي، وهو أوّل عهده بالآخرة، وآخر عهده بالدّنيا، وهو الوقت الذّي يلين فيه كلّ قاس، ويتوجّه إلى مولاه كلّ آبق، أحمد اللّه تعالى بالمحامد التي ذكرها أعظم ملائكته، في أشرف أوقات معارجهم، ونطق بها أعظم أنبيائه، في أكمل أوقات شهاداتهم: أحمده بالمحامد التّي يستحقّها عرفتها أو لم أعرفها، لأنّه لا مناسبة للتّراب مع ربّ الأرباب، وصلاته على الملائكة المقرّبين، والأنبياء والمرسلين، وجميع عباد اللّه الصّالحين.

ثمّ اعلموا إخواني في الدّين وأخلاّئي في طلب اليقين، أنّ النّاس يقولون: إنّ الإنسان إذا مات انقطع عمله وتعلّقه عن الخلق، وهذا مخصّص من وجهين: الأوّل أنّه بقي منه عمل صالح صار ذلك سببا للدّعاء، والدّعاء له عند اللّه أثر، الثّاني ما يتعلّق بالأولاد وأداء الجنايات.

أمّا الأوّل: فاعلموا أنّي كنت رجلا محبّا للعلم، فكنت أكتب في كلّ شيء شيئا، لأقف على كمّيته وكيفيته، سواء كان حقّا أو باطلا، إلاّ أنّ الذّي نظرته في الكتب المعتبرة، أنّ العالم المخصوص تحت تدبير مدبّر، منزّه عن مماثلة المتحيّزات، وموصوف بكمال القدرة والعلم والرّحمة، ولقد اختبرت الطّرق الكلاميّة والمناهج الفلسفيّة، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التّي وجدتها في القرآن الكريم، لأنّه يسعى في تسليم العظمة والجلالة للّه، ويمنع عن التّعمّق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذلك إلاّ للعلم بأنّ العقول البشريّة تتلاشى في تلك المضائق العميقة، والمناهج الخفيّة، فلهذا أقول:

كلّ ما ثبت بالدّلائل الظّاهرة من وجوب وجوده ووحدته، وبراءته عن الشّركاء، في القدم والأزليّة، والتّدبير والفعاليّة، فذلك هو الذّي أقول به، وألقى اللّه به، وأمّا ما انتهى فيه الأمر إلى الدقّة والغموض، وكلّ ما ورد في القرآن والصّحاح المتعيّن للمعنى الواحد، فهو كما هو، والذّي لم يكن كذلك.

أقول: يا إله العالمين إنّي أرى الخلق مطبقين على أنّك أكرم الأكرمين، وأرحم الرّاحمين، فلك ما مدّ به قلمي، أو خطر ببالي، فأستشهد وأقول: إن علمتَ منّي أنّي أردت به تحقيق باطل أو إبطال حقّ فافعل بي ما أنا أهله، وإن علمتَ منّي أنّي ما سعيت إلاّ في تقرير اعتقدت أنّه الحق، وتصوّرت أنّه الصّدق، فلتكن رحمتك مع قصدي لا مع حاصلي،

فذاك جُهْدُ المقلّ، وأنت أكرم من أن تضايق الضّعيف الواقع في زلّة، فأغثني وارحمني، واستر زلّتي، وامح حوبتي، يا من لا يزيد مُلْكَه عرفان العارفين، ولا يَنْقُصُ مُلْكُهُ بخطأ المجرمين.

وأقول: ديني متابعة الرّسول محمّد صلّى اللّه عليه وسلّم، وكتابي القرآن الكريم، وتعويلي في طلب العلم عليهما، اللّهمّ يا سامع الأصوات، ويا مجيب الدّعوات، ويا مقيل العثرات، أنا كنتُ حَسَنَ الظنّ بك، عظيمَ الرّجاء في رحمتك، وأنت قلت: ((**أنا عند ظنّ عبدي بي**)) وأنت قلت: ((**أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ**)) [النّمل 62] فهب أنّي ما جئتُ بشيء، فأنت الغنيّ الكريم، وأنا المحتاج اللّئيم، فلا تخيّب رجائي، ولا تردّ دعائي، واجعلني آمنا من عذابك قبل الموت، وعند الموت، وسهّل عليّ سكرات الموت، فإنّك أرحم الرّاحمين.

وأمّا الكتب التّي صنّفتها واستكثرت فيها من إيراد السّؤالات، فليذكرني من نظر فيها بصالح دعائه، على سبيل التّفضّل والإنعام، وإلاّ فليحذف القول السيّئ، فإنّي ما أردتُ إلاّ تكثير البحث وشحذَ الخاطر، والاعتماد في الكلّ على اللّه.

الثّاني: وهو إصلاح أمر الأطفال، والاعتماد فيه على اللّه. ثمّ إنّه سرد وصيّته في ذلك إلى أن قال: وأمرت تلامذتي ومن لي عليه حقّ إذا أنا متّ يبالغون في إخفاء موتي، ويدفنوني على شرط الشرع، فإذا دفنوني قرأوا عليّ ما قدروا عليه من القرآن، ثمّ يقولون يا كريم جاءك الفقير المحتاج فأحسن إليه. ([1])

التّعليق على وصيّة الرّازي: المتدبّر في هذه الوصيّة يخرج بجملة من الملاحظات:

أوّلا: الإمام الذّهبي لم ينقل وصيّته كاملة في السّير، ورواها بالمعنى لأنّه نقلها كاملة في تاريخه، غير أنّه أخطأ في بعض العبارات، والظّاهر أنّ تحامله على أهل الكلام وتأثّره بشيخه ابن تيمية جعله يتسرّع في العرض، وإلاّ فالنّص الكامل كان بحوزته، وممّا يدلّ على تحامله عليه قوله فيه: "ولقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنّة واللّه يعفو عنه، فإنّه توفّي على طريقة حميدة، واللّه يتولّى السّرائر" ([2]) لكن سننقل عنه نصا آخر يعارض هذا الادّعاء.

ثانيا: عبارته في الوصيّة واضحة بيّنة لا تقدح في علم الكلام، وهي: "**ولقد اختبرت الطّرق الكلاميّة والمناهج الفلسفيّة، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التّي وجدتها في القرآن الكريم**" وفرق شاسع بينها وبين عبارة:" **لقد تأمّلت الطّرق الكلاميّة والمناهج الفلسفيّة، فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا**" فقد صرّح أنّها لا تداني القرآن، وفعلا فالقرآن يعلو ولا يعلى عليه، فغاية كلامه أنّه صرّح أنّ طريقة القرآن أرقى من طريقة المتكلّمين والفلاسفة، وهذا أمر بديهيّ، شأنه شأن من تبحّر في علوم البلاغة والبيان، ثمّ صرّح أنّ بلاغة القرآن لا تضاهيها بلاغة، وبيانه لا يدانيه بيان، وهذا لا يدلّ على فساد البلاغة، إنّما هو اعتراف بإعجاز القرآن في بلاغته، وهذا ينطبق على استدلالاته، وطرق إخباره عن مسائل الاعتقاد، وهل يجرؤ أحد أن يدّعي أنّ ما أتى به من علم في المنهج أو في المضمون مثل ما في القرآن الكريم ؟! لا يستطيع أحد قول هذا، إلاّ إذا كان جاهلا بكتاب اللّه أو كافرا به.

ثالثا: نلاحظ أنّه كان حريصا على اتّباع الكتاب والسنّة لإحقاق الحقّ، غير مدّع العصمة لنفسه، مقرّا للّه بعجزه وتقصيره مبيّنا لعلوّ القرآن في حججه واستدلاله، وذلك في قوله:"**وما ذلك إلاّ للعلم بأنّ العقول البشريّة تتلاشى في تلك المضائق العميقة، والمناهج الخفيّة، فلهذا أقول: كلّ ما ثبت بالدّلائل الظّاهرة من وجوب وجوده ووحدته، وبراءته عن الشّركاء، في القدم والأزليّة، والتّدبير والفعاليّة، فذلك هو الذّي أقول به، وألقى اللّه به، وأمّا ما انتهى فيه الأمر إلى الدقّة والغموض، وكلّ ما ورد في القرآن والصّحاح المتعيّن للمعنى الواحد، فهو كما هو، والذّي لم يكن كذلك**"

([1]) ــ تاريخ الإسلام: شمس الدّين الذّهبي: 220/43 ــ 222. طبقات الشّافعيّة الكبرى: تاج الدّين السّبكي 90/8 ــ 92.

([2]) ــ سير أعلام النّبلاء: 501/21.

وقوله:"**وأقول: ديني متابعة الرّسول محمّد صلّى اللّه عليه وسلّم، وكتابي القرآن الكريم، وتعويلي في طلب العلم عليهما**" وهذا ينفي انحرافه عن السنّة كما اتّهم بذلك.

رابعا: دعا إلى الاستفادة من كتبه وعلمه، وحثّ على تجنّب سهوه وخطئه، ممّا يدلّ على قناعته بمنهجه، وصحّة ما احتوته كتبه، وهذا في قوله:"**وأمّا الكتب التّي صنّفتها واستكثرت فيها من إيراد السّؤالات، فليذكرني من نظر فيها بصالح دعائه، على سبيل التّفضّل والإنعام، وإلاّ فليحذف القول السيّئ، فإنّي ما أردتُ إلاّ تكثير البحث وشحذَ الخاطر، والاعتماد في الكلّ على اللّه**"

وهذا دليل قاطع أنّه لم يتراجع عن علم الكلام ولم يندم، لأنّ هذا العلم كما بيّنا في بداية هذه الدّراسة، ليس مزاحما للعقيدة، إنّما مدافع عنها، وقد شهد ابن خلّكان في وفيات الأعيان على جلالة قدر كتبه، شهادة نقلها الذّهبي في تاريخه مقرّا بها، حيث قال:" وكلّ تصانيفه ممتعة، ورزق فيها سعادة عظيمة، وانتشرت في الآفاق، وأقبل النّاس على الاشتغال فيها، ورفضوا كتب المتقدّمين،ويحضر مجلسه أرباب المقالات والمذاهب ويسألونه، ورجع بسببه خلق كثير من الكرّامية وغيرهم إلى مذهب أهل السنّة، وكان يلقّب بهراة شيخ الإسلام. ([1]) وقال أيضا:" كان إماما في الكلام فريد عصره ونسيج وحده، فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل، له التّصانيف العديدة في فنون عديدة منها التّفسير، و في علم الكلام "المطالب العالية" و"نهاية العقول"و"كتاب الأربعين"و"كتاب البيان والبرهان في الرّد على أهل الزّيغ والطّغيان، كان العلماء يقصدونه من البلاد وتشدّ إليه الرّحال من الأقطار، ورأيت له وصية أملاها في مرض موته تدلّ على حسن العقيدة"([2]) وقال الذّهبي:" كانوا يقصدونه من البلاد على اختلاف مطالبهم في العلوم وتفنّنهم، فكان كلّ منهم يجد عنده النّهاية القصوى فيما يرومه منه، تصانيفه في علم الكلام والمعقولات سائرة في الآفاق ([3])

فهذه شهادة هؤلاء العلماء له، وهذه بعض آثاره في علم الكلام التي أقبل عليها العلماء، وهذه وصيّته، وكلّ هذا يدلّ على انتفاء ندمه على الاشتغال بعلم الكلام فضلا عن نهييه عنه.

الخاتمة

والذّي نخلص إليه: أنّ علم الكلام دفاع عن العقائد الإيمانيّة بالدّلائل اليقينيّة، والدّفاع له شقّان: أحدهما: ردّ الطّعون الذّي وجّهت للعقيدة الإسلاميّة، الثّاني: شرح مسائلها كما دلّت عليها نصوص الكتاب والسنّة، وممّا هو معلوم لا يكون الجدل للجدل، إنّما للحاجة والضّرورة، ولا يكون الشّرح للتّنطّع والتّعمّق، إنّما لإزالة المشكلات، وهو من هذا الوجه مشروع بل واجب، لأنّ الالتزام بالدّين لا يتمّ إلاّ بفهمه فهما صحيحا، وما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب، لا سيما إذا أدركنا المخاطر المحدقة بعقيدتنا، فلقد اتّخذ خصوم المسلمين أساليب جدّ خطيرة لضرب العقيدة الإسلامية، ما كان للعلماء السّكوت عليها، تمثّلت في الأسلوب الإخباري، والفلسفي، والصّوفي.

أوّلا: الأسلوب الإخباري: تمثّل في حركة الوضع للأحاديث المخالفة للعقيدة، فظهرت أخبار وقصص في الحديث وتفسير القرآن الكريم كانت رائجة بين اليهود في كتبهم سمّيت بالإسرائيليّات، قدّمت للنّاس على أنّها أقوال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم، أو أنّها مراد خطاب اللّه في الآيات الدّالّة على العقيدة وقصص الأنبياء، ومن أشهر من قام بهذا الصّنيع وهب بن منبّه (ت 114 هـ) وكعب الأحبار (ت 32 هـ) وقد أمعن هذا الأخير في إدخال الأخبار الإسرائيلية فإنّه كان واسع العلم بالكتب القديمة، فظهرت الأحاديث التي تصف اللّه بما يدلّ على التّجسيم والتّشبيه، والأحاديث التي تثبت

([1]) ــ وفيات الأعيان: أبو العباس أحمد بن خلكان 249/4. تاريخ الإسلام: شمس الدّين الذّهبي: 214/43.
([2]) ــ وفيات الأعيان: 249/4 ــ 251.
([3]) ــ تاريخ الإسلام: شمس الدّين الذّهبي: 213/43.

قضايا الوصيّة والمهديّة والغيبة والرّجعة وغيرها، ممّا تزخر به التّوراة والتّلمود، وعلى الرّغم من أنّ هؤلاء قد فعلوا ذلك بحسن نيّة وبقصد التّرغيب والتّرهيب، فإنّ هذا العمل يعدّ أسلوبا في محاولة تحريف العقيدة.

ولم يكن هذا الأسلوب مقتصرا على اليهود الذين أسلموا فقط، بل استخدمه كثير من الزّنادقة لإفساد الدّين ، قال ابن الأثير: "فلمّا يئس أعداء الإسلام من استئصاله بالقوّة أخذوا في وضع الأحاديث الكاذبة وتشكيك ضعفة العقول في دينهم بأمور قد ضبطها المحدّثون، وأفسدوا الصّحيح بالتّأويل، والطّعن عليه ، فكان أوّل من فعل ذلك أبا خطّاب محمّد بن أبي زينب مولى بني أسد وأبا شاكر ميمون بن ديصان، صاحب كتاب الميزان في نصرة الزّندقة ([1]) وممّن اشتهر بهذا الصّنيع شهرة واسعة عبد الكريم بن أبي العوجاء، فلما قبض عليه محمّد بن سليمان والي الكوفة من قبل المنصور وأحضره للقتل وأيقن بمفارقة الحياة، قال: لئن قتلتموني فلقد وضعت في أحاديثكم أربعة آلاف حديث مكذوبة مصنوعة ([2]) وهذا الأسلوب أبلغ في تحريف العقيدة عند عامّة النّاس، فيمكنهم فهم الأخبار والحكايات التي تلقى إليهم، لخلوّها من التّعقيدات الفلسفيّة والعمق الفكري، ثمّ إنّهم مولعون بكلّ ما فيه مبالغة وتهويل، ممّا يخصّ القضايا المقدّسة لديهم، فإذا ما ألقيت لديهم أحاديث من هذا القبيل أرضت فضولهم، فآمنوا بها واعتقدوها على حساب معتقدهم الصّحيح الذي شهدت له النّصوص. ([3])

ثانيا: الأسلوب الفلسفي: يعمد المخالفون إلى هدم العقيدة الإسلاميّة وإثبات صحّة عقائدهم بأسلوب فلسفي يقوم على الأدلّة العقليّة والبراهين الفلسفيّة، وقد سلك هذا المسلك المسيحيون، فإنّهم كانوا قد أقاموا قبل ظهور الإسلام علم لاهوت يشرح قضاياهم العقائديّة ويبرهن عليها، ويقوم على قواعد المنطق الأرسطي، وقد استُعْمِلَ هذا الأسلوب في قضيّة الأقانيم، فإنّهم درسوا في الفلسفة اليونانيّة مسألة الجوهر والفيض، والنّفس وأحكامها، والعقل وأنواعه، وجعلوا من بعض الآراء فيها مقدّمات انطلقوا منها لتأييد عقيدتهم.

وقد واجه المسلمون هذا الأسلوب في صورة أعتى وأشدّ في الفكر اليوناني، لأنّ الأسلوب الفلسفي إنّما جعل أساسا لإبراز الفكر اليوناني، فاكتسب من ذلك القوّة والاستحكام، في حين استعمل في إثبات العقيدة المسيحيّة وغيرها على وجه الاقتباس. ([4])

لقد كانت الفلسفة اليونانيّة مناقضة في عموم مواضيعها الميتافيزيقيّة للعقيدة الإسلاميّة، ومثال ذلك العالم عندهم أزلي قديم، والبعث لا يكون إلاّ بالأرواح، والثّواب والعقاب لا تنالهما إلاّ الأرواح دون الأبدان، بحسب ما حصلت من العلم والتّقوى والبعد عن شهوات البدن، وكلّ هذه المبادئ كانت مصاغة في أسلوب منطقي، وكذلك الأمر عند الذين قالوا بالتّناسخ من الهنود، وهو عندهم: ردّ الرّوح إلى البدن غير البدن الأوّل، فالأرواح عندهم لا تموت ولا تفنى، أبديّة الوجود، لا سيف يقطعها، ولا نار تحرقها، ولا ماء يغصّها، ولا ريح تبيّسها، ولكنّها تنتقل من بدن إلى بدن كما يستبدل البدن اللّباس إذا بلي، وتترقّى النّفس في الأبدان المختلفة كما يترقّى الإنسان من طفولته إلى الشّباب إلى الكهولة إلى الشّيخوخة، فإنّ النّفس طالبة للكمال مشتاقة إلى العلم بكلّ شيء ، وهذا يحتاج إلى زمن فسيح ، ولمّا كان عمر الإنسان قصيرا كان لا بدّ أن تنتقل النّفس من بدن إلى بدن، وفي كلّ بدن تستفيد تجارب ومعلومات جديدة، فالأرواح الباقية تتردّد في الأبدان البالية، من الأرذل إلى الأفضل، حتّى يتحقّق شوقها على علم ما لم تعلم، وتستوفي بذلك شرف نفسها،

([1]) ــ الكامل في التّاريخ: ابن الأثير، حوادث ست وتسعين ومائتين 448/6.

([2]) ــ أمالي المرتضى: الشّريف المرتضى 127/1 ــ 128.

([3]) ــ مباحث في منهجيّة الفكر الإسلامي: عبد المجيد النّجّار، ص 92 بتصرّف، هذه الأساليب ذكرها الدّكتور النّجار مع التّحدّيات الواردة على العقيدة الإسلامية، وأسبابها، ومضامينها، بأسلوب بديع ومنهج دقيق، من الصّفحة 81 إلى الصّفحة 97 وقد اعتمدت عليه كثيرا في هذه العناصر، وننصح طلبة العلم بقراءة كتبه، لدقّتها في المنهج، وعمقها في الطّرح.

([4]) ــ مباحث في منهجيّة الفكر الإسلامي: النّجّار، ص 95 بتصرّف.

وربطوا الثّواب والعقاب بنظريّة التّناسخ، فقالوا إنّ الغرض من جهنّم تمييز الخير من الشرّ، والعلم من الجهل، فالأرواح الشرّيرة في النّبات وخشاش الطّير ومرذول الهوام، على أن تستحقّ الثّواب فتنجو من الشدّة، وتترقّى إلى ما هو أرقى.

وفي هذا تعطيل مطلق لعقيدة البعث الإسلاميّة، كما أنّه تحريف لعقيدة الجزاء، فإنّ الحساب في الإسلام يعقبه ثواب وعقاب روحيّان وبدنيّان. ([1])

وقد انجرّ عن هذه المسائل الخوض في مباحث السّمعيات لردّ تلك الشّبهات، وشرح مسألة المعاد كما جاءت في الإسلام وبيان مصادر العلم المعتمدة في مثل هذه الموضوعات للوصول إلى الحقّ، والمصادر الوهميّة التي ينبغي تجنّبها للتّخلّص من الخرافات والأوهام.

ثالثا: الأسلوب الذّوقي: يعتبر هذا الأسلوب من أخطر ما واجه العقيدة الإسلاميّة، وأكثر الأساليب تأثيرا على المسلمين، حيث اعتمد في تمرير الانحرافات على طريقة ذوقيّة روحيّة، يحصل بها التّصديق بالمفاهيم بنوع من الكشف المباشر، الذي تلقى فيه الأفكار في النّفس إلقاء في غيبة المقاييس العقليّة، وقد تمثّل هذا الأسلوب في التّصوّف الذي يقوم على فكرة تطهير النّفس وتصفيتها من مشاغل المادّة للاقتراب بذلك شيئا فشيئا من الحقّ أي اللّه، ثمّ الوصول إليه فتحصل السّعادة بنيل الحقيقة العظمى، وتتعطّل كلّ المفاهيم الشّرعيّة، و المعرفة الكشفيّة التي تقوم على فكرة الصّراع في الإنسان بين قوى الخير والشرّ، والنّفس تسعى من خلال هذا الصّراع إلى الخلوص من دواعي الشّرور والرّجوع إلى أصل خلقتها الخيّرة، وكان هذا مدخلا لكثير من الحاقدين على الإسلام ليقذفوا بمبادئ تهدم كيانه النّظري والعملي، مثل أفكار الاتّحاد والحلول، ووحدة الوجود ووحدة الأديان، وتعطيل الشّريعة، وتأليه بعض الأشخاص، ونكران البعث، وكلّ ذلك بسلوك مسلك الزّهد والخلوة، وقهر الجانب المادّي الذّي هو شرّ وإحياء الجانب الرّوحي للوصول إلى السّعادة وإلى اليقين، والذّي ساعد على استعمال هذا الأسلوب لتحريف العقيدة: استغلال المسلمين الجدد الذين كانوا على ديانات الفرس والهند، فإنّ الكثير من هؤلاء كانت عندهم القابليّة لتقبّل هذه الأفكار، بسبب الرّواسب التي ورثوها عن الآباء والأجداد، فاستغلّت فيهم هذه القابليّة، وسُرِّبَتْ إليهم التّحريفات، ومن أبرز الخطورة في هذا الأسلوب أنّه يبدأ بظاهر سليم لا يلفت الانتباه ولا يثير التّحرّز، لكنّه ينتهي إلى أوخم العواقب. ([2])

وهذا ما تفطّن له الخليفة المهدي حيث أوصى ابنه موسى الهادي قائلا: "إن صار لك هذا الأمر فتجرّد لهذه العصابة ــ يعني أصحاب ماني ــ فإنّها فرقة تدعو النّاس إلى ظاهر حسن كاجتناب الفواحش، والزّهد في الدّنيا والعمل للآخرة، ثمّ تخرجها إلى تحريم اللّحم ومسّ الماء الطّهور، وترك قتل الهوام تحرّجا، ثمّ تخرجها من هذه إلى عبادة اثنين: أحدهما النّور والآخر الظّلمة، ثمّ تبيح بعد هذا نكاح الأخوات والبنات، وسرقة الأطفال من الطّرق، لتنقذهم من ضلال الظّلمة إلى هداية النّور، فارفع فيها الخشب وجرّد فيها السّيف، وتقرّب بأمرها إلى الله لا شريك له" ([3])

لقد شكّلت التّحدّيات سالفة الذّكر خطرا على العقيدة الإسلاميّة، وقد ظهر تأثيرها في الأوساط الإسلاميّة، ولذلك لما أحسّ المتكلّمون بالخطر يمتدّ إلى عقيدتهم، نهضوا للقيام بالدّفاع عن الدين، وقد تجلّى عملهم هذا في علم من أهمّ العلوم الإسلاميّة، ألا وهو علم الكلام، الذي نشأ استجابة لظروف التّحدّي ومظهرا من مظاهر المواجهة الفكريّة، التي كانت بينهم وبين غيرهم من الأمم الأخرى، فهو علم غايته دفاعيّة فجاء دفاعا في بنيته وأساليبه، و كانت روح الدّفاع هي التّي تسيطر عليه وتسيّر دفّته، وتضبط طرائقه وترسم مناهجه، لدى علمائه في مختلف الفرق.

وعليه فلا يمكن الموافقة على الموقف المتعسّف لبعض الدّارسين من علم الكلام، الذين نظروا إليه نظرة سطحيّة وحكموا عليه حكما بعيدا عن الصحّة، ولم يروا فيه إلاّ تلك الخلافات التي كانت بين الفرق الإسلاميّة التي ظهرت على

([1]) ــ المرجع نفسه: ص 90 بتصرّف.

([2]) ــ مباحث في منهجيّة الفكر الإسلامي: النّجّار، ص 96 ــ 97 بتصرّف.

([3]) ــ تاريخ الطّبري: محمّد بن جرير الطّبري 220/8.

سطحه، فوصفوه بسبب ذلك بأنّه ضرب من اللّغو والتّرف الفكري، لأنّهم لم يدركوا ما تحت ذلك السّطح، من الرّوح التي قام عليها، ثمّ يفترض في الذّين ينكرون دراسة هذا العلم اجتنابه لتحريمهم دراسته وحرصهم على ذلك، إلاّ أنّ طعنهم في علم الكلام يعني خوضهم فيه، ولا يليق بالعاقل أن ينهى عن السّوء ويقدم عليه، قال تعالى: ((**أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلا تَعْقِلُونَ**)) [البقرة 44] أو يفترض في هؤلاء المنكرين جهلهم به لامتناعهم عن دراسته ونهيهم عن الخوض فيه، فلماذا يخوضون فيما يجهلون! وقد نُهينا عن الخوض في ما لا نعلم، قال تعالى: ((**هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ**)) [آل عمران 66]

المصادر والمراجع:

إحصاء العلوم: أبو نصر الفارابي، اعتنى به علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1996.

إحياء علوم الدّين: أبو حامد الغزالي دار الجيل، بيروت، لبنان (د ت)

الإصابة في تمييز الصّحابة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1433 هـ/2012 م.

الاقتصاد في الاعتقاد: أبو حامد الغزالي، اعتنى به علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1993 م.

أمالي المرتضى: علي بن الحسين الشّريف المرتضى، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطّبعة الأولى 1373 هـ/ 1954 م.

تاريخ الإسلام: شمس الدّين الذّهبي، تحقيق عمر عبد السّلام تدمر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى، 1417 هـ/1997 م.

تاريخ الرّسل والملوك: محمّد بن جرير الطّبري، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، الطّبعة الثّانية 1386 هـ/ 1966 م.

تفسير القرآن العظيم : أبو الفدا إسماعيل بن كثير ، درا الهدى ، عين مليلة، الجزائر.

التّفسير الكبير(مفاتيح الغيب): محمد بن عمر فخر الدّين الرّازي، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1401 هـ/1981 م.

تفسير المنار: محمّد رشيد رضا، الطّبعة الثّانية، دار المنار، القاهرة، مصر 1366 هـ/1947 م.

الثّانية 1419 هـ /1998 م.

الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمّد بن أحمد القرطبي، عبد الله بن عبد المحسن التّركي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1427هـ/2006 م.

درء التّعارض العقل والنّقل: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمّد رشاد سالم، إدارة الثّقافة والنّشر بالجامعة، الرّياض، السّعودية، الطّبعة الثّانية 1411 هـ/1991 م.

ذم الكلام: عبد الله بن محمّد الهروي، تحقيق سميح دغيم، دار الفكر اللّبناني، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1994 م.

رسالة استحسان الخوض في علم الكلام: المطبوعة مع رسالة أهل الثّغر: أبو الحسن الأشعري، تحقيق محمّد السيّد الجليند، المكتبة الأزهرية للتّراث القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى 1433 هـ/2013 م.

السّنن: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة، اعتنى به شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرّسالة العالمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1430 هـ/2009 م.

سير أعلام النّبلاء: شمس الدّين الذّهبي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطّبعة التّاسعة 1993 م.

شرح الكوكب المنير: محمّد بن أحمد، تحقيق محمّد الزّحيلي، نزيه حماد، مكتبة العبيكان الرّياض، الطّبعة الأولى 1413 هـ/1993 م.

شرح المقاصد: مسعود بن عمر، سعد الدّين التّفتازاني، تحقيق عبد الرّحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطّبعة
شرح كتاب التّوحيد من صحيح البخاري: عبد الله بن محمّد الغنيمان، مكتبة الدّار بالمدينة المنوّرة، السّعودية، الطّبعة الأولى، 1405 هـ.
صحيح شرح العقيدة الطّحاوية: حسن بن علي السّقّاف، دار الإمام النّووي، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّالثة 1427 هـ/2006 م.
صحيح مسلم بشرح النّووي: يحيى بن شرف النّووي، اعتنى به محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى 1421 هـ/2000 م.
صفة صلاة النّبي من التّكبير إلى التّسليم كأنّك تراه: ناصر الدّين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، السعودية، الطّبعة العاشرة 1401 هـ
صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام:جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ت د).
طبقات الشّافعيّة الكبرى: عبد الوهاب بن عبد الكافي تاج الدين السّبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان 1383ه/1964م.
العالم والمتعلّم: أبو حنيفة النّعمان، محمّد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتّراث، 1368 هـ.
فتح ربّ البريّة بتلخيص الحمويّة: محمّد بن صالح العثيمين، دار الوطن الرّياض، السّعودية، الطّبعة الثّانية 1412هـ.
الفصل في الملل والأهواء والنّحل: أبو محمّد علي بن حزم الظّاهري، تحقيق محمّد إبراهيم نصر، عبد الله عميرة، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية 1416 هـ/1996 م.
الفهرست: أبو الفرج محمّد بن إسحاق بن النّديم، دار المعرفة بيروت لبنان (د ت)
في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: طه عبد الرّحمن، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، الطّبعة الثّانية 2000 م.
الكامل في التّاريخ: أبو الحسن علي بن الأثير، اعتنى به محمد يوسف الدّقّاق، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1407 هـ/1987م.
كتاب الفروع: محمّد بن مفلح المقدسي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التّركي، مؤسّسة الرّسالة، دار المؤيّد، السعودية 1424 هـ/2003 م.
كشّاف اصطلاحات الفنون: محمّد بن علي التّهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1996م.
مباحث في منهجيّة الفكر الإسلامي: عبد المجيد عمر النجّار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1992.
المصنّف: أبو بكر عبد الرزّاق بن الهمام الصّنعاني، اعتنى به حبيب الرّحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية 1403 هـ/1983 م.
مقدّمة ابن خلدون: عبد الرّحمن بن خلدون، تحقيق عبد الله محمّد الدّويش، دار البلخي، دمشق، سوريا، الطّبعة الأولى 1425 هـ/2004 م.
من وحي القرآن: محمّد حسين فضل الله، دار الملاك، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية 1419 هـ/1998 م.
مناقب الشّافعي: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق أحمد صقر، دار التّراث مصر، الطّبعة الأولى 1390 هـ/1970 م.
مناقب الشّافعي: محمّد بن عمر فخر الدّين الرّازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليّات الأزهرية، القاهرة، الطّبعة الأولى 1406 هـ/1986 م.
المنقذ من الضلال والوصل إلى ذي العزّة والجلال: أبو حامد الغزالي، حقّقه، جميل صليبا، وكامل عيّاد، دار الأندلس (د ت)
المواقف في علم الكلام: عضد الدّين الإيجي، عالم الكتب، بيروت، لبنان.(د ت)
نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام: علي سامي النّشار، دار السّلام، القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى 1429 هـ/2008 م.
في علم الكلام: أحمد محمود صبحي، دار النّهضة العربية، بيروت، لبنان، الطّبعة الخامسة 1405 هـ/1985 م.
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان: أبو العباس أحمد بن محمّد بن خلكان، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، لبنان 1972م.